



الهيمنة عبر صناعة القانون بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية



تأليف : د. هشام الإسماعيلي

2024



بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية
الهيمنة عبر صناعة القانون

المركز الديمقراطي العربي



Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies

Domination Through law making

between universal norms and national specificity

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILETELEFON: 004917427427877



ISBN 978-3-68929-019-1



DEMOCRATICAC.DE



الناشر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this journal may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني book@democraticac.d



المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : الهيمنة عبر صناعة القانون: بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية

تأليف : د. هشام الإسماعيلي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية: الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

الرقم الدولي المعياري ISBN 978-3-68929-019-1

الطبعة الأولى 2024 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



الهيمنة عبر صناعة القانون: بين المعايير الكونية والخصوصية
الوطنية

Domination Through law making: between
universal norms and national specificity

ملخص تنفيذي: في سياق النظام العالمي المعاصر الذي يطالب بسمو المعايير الكونية على الخصوصية الوطنية، فإنه يتم قمع الاختلاف الثقافي والفكري غير الغربي من خلال الحث على التجانس أو "محو الذات" لتصبح "الآخر"، حيث تتحول الكونية المعيار الليبرالي الذي يُنظر إليه على أنه مشجع ليس فقط "للعالمية" ولكن "للتوحيد"، الذي يعني تهجين القوانين الوطنية للدول غير الغربية وفقاً للمعايير الكونية، والهندسة الاجتماعية التي تفرضها مركزية الفلسفة والأيدولوجية الغربية. مما يصعب على تلك الدول أن تحتكر صناعة قانونها الوطني، خاصة في ظل قيام النظام النيوليبرالي الذي يعمل على "المستوى فوق الوطني"، باعتماد قانونه النظامي الخاص (القانون الدولي)، ومن خلال افتراضه أن المرجعية الكونية الغربية لم تعد بحاجة إلى معرفة الاختلاف الفكري غير الغربي، بحيث يقوم بإعادة تقديم الآخرين غير الغربيين كغائبين أو صامتين أو يتم تجسيدهم على أنهم "الآخر" أو "الاختلاف"، رغم أن تاريخ الفكر الفلسفي الغربي لم يقتحم الحداثة من تلقاء نفسه، بل تأثر بشدة بكل أشكال الحداثة السابقة. فالفلسفة القانونية الحديثة ليست شيئاً يستطيع الغرب على نحو مشروع أن يطالب باحتكاره بشكل كامل. حيث توضح هذه النتائج أهمية التحليل الثقافي للقانون مقارنة بالمقاربات الداعية إلى المواءمة القانونية الشاملة مع المعايير الكونية. كما أن جهود الدول غير الغربية الرامية إلى الدفاع عن "التنوع الثقافي والفكري" وتعزيزه، قد تمكنها من خلال تمسكها بالخصوصية الوطنية، من أن تتبنى مشروعا فكريا وسياسيا عالميا يهدف إلى تحدي الكونية الليبرالية، من خلال اتباع معايير وقيم بديلة (غير ليبرالية).

الكلمات المفتاحية: صناعة القانون، الكونية، الخصوصية، المركزية الغربية، ما بعد الحداثة، أيديولوجية الووكيزم.

Abstract: In the context of the contemporary world order that demands the supremacy of universal norms over national particularity, non-Western cultural and intellectual difference is suppressed through the urge to homogenize or “efface the self” to become the “other,” as universalism becomes the liberal norm that is seen as not only encouraging For "universalism" but for "unification", which means naturalizing the national laws of non-Western countries according to universal standards, and social engineering imposed by the centrality of Western philosophy and ideology. Which makes it difficult for those countries to monopolize the making of their national law, especially in light of the liberal regime that operates at the “supranational level” adopting its own statutory law [international law], and through its assumption that the Western universal reference no longer needs to know about intellectual differences other than The West, in that it re-presents non-Western others as absent, silent, or embodied as “the other” or “difference,” even though the history of Western philosophical thought did not break into modernity on its own, but was strongly influenced by all previous forms of modernity. Modern legal philosophy is not something over which the West can legitimately claim a complete monopoly, and these findings illustrate the importance of cultural analysis of law compared to approaches calling for comprehensive legal harmonization with universal standards. Also, the efforts of non-Western countries to defend and promote “cultural and intellectual diversity” may enable them, through their adherence to national relativism, to adopt a global intellectual and political project aimed at challenging liberal universalism, by following alternative (non-liberal) standards and values.

Keywords: philosophy of law, universalism, relativism, Western centrality, moral distance, postmodernism, wokeism ideology.

مقدمة:

لم تقدم المقاربة الحقوقية والقانونية بشأن صناعة القانون في علاقته بالكونية والخصوصية إجابات كافية وشاملة عن هذا الموضوع، كما لم تطرح العديد من الأسئلة الهامة، كمسألة المركزية الغربية وتأثيرها على الفلسفة القانونية بالدول غير الغربية وما مدى تأثير وتأثر صناعة القانون بالثقافة الوطنية والأيديولوجيات المعاصرة (إيديولوجية الووكيزم)؟ فالمركزية الأوروبية كإطار ثقافي وخطابي يوازي بين التطور والنجاعة القانونية والغرب "المتفوق"، والذي يعزي التخلف القانوني إلى بدائية وحادثة غير الغرب. وأن ما يشكل الرابط بين المعرفة والسلطة هو الشرعية المعيارية، وهي كمرجع للوضعية العلمية التي تسمح لفكرة الحياد التكنوقراطي بالتعتميم على الهيمنة ذات الدوافع الأيديولوجية وعدم تسييس النضالات المجتمعية من أجل العدالة الاجتماعية داخل المجتمعات غير الغربية وفي علاقاتها مع القوى المهيمنة.

فعند دراسة موضوع العلاقة بين تعزيز سيادة القانون والهيمنة الاجتماعية والأيديولوجية للقوى الغربية، يتم التمييز من الناحية المفاهيمية بين أنماط عدم المساواة الهيكلية والاجتماعية. فمن الناحية الهيكلية، فإن الجهود الدولية الرامية إلى (إعادة) بناء سيادة القانون تؤدي إلى الحفاظ على التفاوت التاريخي، إن لم يكن توسيعه، بين طبقة النخبة الصغيرة (بما في ذلك الأثرياء اقتصادياً، والمرتبطين سياسياً) والطبقة الاجتماعية والاقتصادية الهشة. وعلى الرغم من أن هذا التفاوت الهيكلية يعود إلى مشروع بناء الدولة

الاستعماري، إلا أن تلك العلاقة يتم تعزيزها من خلال الجهود الحالية لإعادة تأسيس نظام الدولة الحديثة من خلال الشرعية الرسمية والتكنوقراطية الضيقة التي تعمل على عدم تسييس اهتمامات العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات المؤسسية مثل الخبرة القانونية، والقواعد المهنية، واللغة الرسمية، والبروتوكولات الرسمية، لا تحمي امتيازات الطبقة المهيمنة فحسب، بل تعمل أيضًا على إقامة حواجز هيكلية أمام المساواة في الوصول إلى القانون.

وفيما يتعلق بعدم المساواة الاجتماعية، فإن تعزيز سيادة القانون قد يعزز الهيمنة من خلال تركيز السلطة؛ عبر تخصيص القيم الاجتماعية في أيدي فئة صغيرة من السياسيين والذين تعكس تقاليدهم القانونية وتوجهاتهم السياسية تقاليد المجتمع بشكل ضيق ومصالح النخبة بشكل أوسع.

والنقطة المهمة هي أن تعزيز سيادة القانون الدولي أصبح مشروعًا غارقًا في "الاستعمار الثقافي والايديولوجي"، فبدلاً من الارتقاء إلى مستوى أهدافه التحررية، غالبًا ما يتم تخصيص تقنياته ومؤسساته المستوردة لتعزيز العنف الهيكلية ضد أولئك الذين يعد بمساعدتهم. فتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي متأصل بعمق في الاستعمار بسبب المؤسسات القانونية ونشأت المعايير التي تم زرعها في الجنوب العالمي (الدول غير الغربية) من خلال النسخ القانوني، والمركزية الأوروبية التي غالبًا ما تنتهي في نهاية المطاف إلى تعزيز الأنظمة الاجتماعية الهرمية على صعيد القضايا العالمية. فمشروع تدويل سيادة القانون الدولي هو

عبارة عن فرض قانوني في بعض الحالات، لأن القانون الحديث الذي يتم عولمته انبثق في الأصل من الإمبريالية والاستعمار الأوروبي، وهي عمليات تاريخية أخضعت الهياكل القانونية والمعيارية للدول غير الغربية إلى الخضوع لمعايير "متفوقة أو ما يسمى بالمعايير الدولية".

فدراسة مدى موضوع الهيمنة على العالم غير الغربي من خلال القانون والمعايير الغربية، يمكن اعتبارها أجندة للعلوم الاجتماعية التجريبية التي تسعى إلى وصف أيديولوجيات القانون والإصلاح القانوني السائدة في الدوائر السياسية للدول غير الغربية اليوم، وشرح إنتاجها أو نقلها أو استمرارها أو تأثيرها من خلال ربطها بالبنية الأساسية للمؤسسات والاجتماعية.

فوجود اختلاف بين منظور الفلسفة القانونية للدول الغربية والدول العربية، هذا التباين الذي يرجع أساسه إلى مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية. ولهذا فإن ما يجب التركيز عليه في هذا البحث هي العوامل التي جعلت الدول الأوروبية الغربية تؤمن بسمو المعايير والقيم الكونية الليبرالية على باقي الثقافات القانونية المختلفة، وذلك من خلال تحليل العوامل المؤثرة في القانون الأوروبي، (مثل الحرب العالمية الثانية...).

كما أن الاختلاف الأوروبي / والدول العربية، بشأن المفاهيم الأخلاقية، تحتم علينا المناقشة الأخلاقية للقانون من خلال هذين المنظورين المختلفين. وهكذا فإن الهدف المنهجي هو التنقيب الثقافي والفلسفي عن العوامل المؤثرة في فلسفة القوانين العربية والغربية، وبالتالي فالمنهجية ليست فلسفة أخلاقية أو سياسية بحتة، بل بالأحرى استخدام الفلسفة كأداة

يمكن من خلالها فحص سمات العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية المؤثرة في النظام القانوني في علاقته بالمفاهيم الكونية والحفاظ على الخصوصية الوطنية.

وسيتناول هذا الكتاب مناقشة وتحليل موضوع الهيمنة عبر صناعة القانون بين الكونية والخصوصية وفق التقسيم التالي:

المحور الاول. تنازع صناعة القانون بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية

المحور الثاني. الهيمنة باسم العدالة الاجتماعية: عولمة أيديولوجية الوكيزم

نموذجاً

المحور الأول: تنازع صناعة القانون بين الكونية والخصوصية الوطنية

سنحاول التركيز في هذا المحور على إشكاليات تنازع صناعة القانون الوطني وفقاً للمنظور الكوني من جهة والخصوصية الوطنية من جهة أخرى، تم تحليل مدى انعكاس المركزية الغربية كمعيار ليبرالي للحضارة على عولمة الخصوصية القانونية للدول الغير غربية.

أولاً. من الاستعمار القانوني إلى العولمة القانونية:

كانت فكرة إعادة بناء الدولة بعد الاستعمار مبنية على مجموعة محددة من الروايات الرسمية الغربية التي تحجب تاريخياً وأيديولوجياً المشاكل التي تواجه البلدان المتضررة من الاستعمار ومن الصراعات؛ عبر مجموعة من المفاهيم مثل "انهيار الدولة"، أو "فشل الدولة"، أو "تفكك الدولة". هذه المفاهيم، التي تمثل المؤشر القياسي للعنف السياسي في الجنوب العالمي اليوم، وغالباً ما تعزز التوجه الذي يربط الفشل المؤسسي بالتقاليد والأعراف الوطنية. فرواية فشل الدولة تعمل بشكل فعال على تجريد تفسير العنف السياسي من التاريخ واستيعابه باعتباره ظاهرة ما بعد استعمارية، والتي يمكن حلها من خلال إعادة بناء سيادة القانون، عبر ملائمة القوانين الوطنية بشكل شمولي مع المعايير الغربية.

ويعاد فهم العلاقات الدولية الأرثوذكسي بين الشمال والجنوب صدى الخطابات الاستعمارية عندما تصور الدول غير الغربية على أنها فاشلة أو متخلفة، وتنحدر بلا حول ولا قوة وحتماً إلى الفوضى والعنف وانتهاك المعايير الدولية لحقوق الانسان من خلال تشبثها بهويتها الوطنية. لإعادة عرض الصور الاستعمارية هذه تجعل الدول الفاشلة غير طبيعية،

وناقصة ومتخلفة، وتعزز صورة الغرب كديمقراطي، وعقلاني، ومتفوق أخلاقياً. حيث تتطلب المواطنة الدولية حسب المنظور الغربي أن تصبح الدول متحضرة وفقاً للمعايير الأوروبية التي تنطوي على الاستسلام للتقنيات الحديثة للتنظيم الاجتماعي، والالتزام الأيديولوجي بالحدثة، على الرغم من أن القوى الأوروبية والأمريكية التي تدعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء حكم القانون قد تكون مدفوعة بالأهداف الاستراتيجية والسياسية والتي لا علاقة لها بتعزيز سيادة القانون.

فعندما يجيز القانون الدولي التدخل الأجنبي وبناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب، فإنه يحول ويمثل القوى الأوروبية الأمريكية كنماذج للحكم الديمقراطي الليبرالي، على الرغم من أن هذه كانت نفس القوى في طليعة المشاريع الإمبراطورية والاستعمارية التي أدت إلى قيام الدول الاستعمارية، ويظلون دعاة للعديد من حروب التدخل غير القانونية حالياً.

فعلاوة على ذلك، فإن سيادة القانون وفقاً للمنظور الغربي لم تقدم سوى القليل جداً لتعزيز الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة في النظام الدولي -وهو النظام الذي لا يزال يُدار إلى حد كبير بالسياسة الواقعية ويتشكل من خلال القدرات المادية للدول ومن العدالة الجنائية الدولية إلى قواعد تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية-. فمسألة سيادة القانون لا تتعلق بتعدد القواعد والمؤسسات القانونية في السياسة العالمية؛ بل من الناحية الواقعية

فإنها تنطبق بشكل أساسي على الدول الضعيفة والتي تتعارض مصالحها مع سياسات الدول الغربية.

ولذلك فمن المنطقي أن تركز الحكامة العالمية على إعادة بناء سيادة القانون في بدول الجنوب العالمي، حتى لو كان هذا يعني الشكليات القانونية دون الحاجة إلى الاستمرارية والالتزام بضمان حكم ديمقراطي شفاف وخاضعة للمساءلة. فإن هذه الاستراتيجية، التي "تتحايل بشكل فعال على مسائل التمثيل والمشاركة والشرعية في النظام السياسي العالمي"، هي تدبير ناجح لمنع المطالب الديمقراطية من الامتداد إلى الساحة الدولية" (العضوية بمجلس الامن الدولي). وينطبق هذا التفسير بالتساوي على العلاقة بين القانون والاقتصاد النيوليبرالي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على إضفاء الشرعية على الهياكل والعمليات غير المتكافئة والحفاظ عليها والتي تتجلى في الانقسام المتزايد بين الشمال والجنوب".

كما لا توجد نسخة مثالية وشمولية لسيادة القانون، لأن شكليات عملياتها المركزية تعتمد على أساس من الافتراضات المشتركة للقوى الغربية ضمناً حول النظام الصحيح للمجتمع والغرض منه. وبعبارة أخرى، فإن المبادئ الرسمية هي في حد ذاتها مبنية على مجموعة معينة من المعتقدات المعيارية حول كيفية تنظيم المجتمع سياسياً واجتماعياً. وهذا ما يفسر سبب تنظيم التقاليد القانونية في المجتمعات التعددية في كثير من الأحيان بشكل هرمي لإخضاع القواعد العرفية والأصلية لسيادة قانون الدولة. ولهذا السبب، لا يعترف المجتمع الدولي بأنظمة العدالة العرفية والأصلية إلا عندما تعمل وفقاً لسيادة القانون

الدولي والمعايير الكونية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، هناك تحيز معياري متأصل لاستبعاد الممارسات التي لا تتوافق مع المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها غير مقبولة. لأن محاولات إصلاح المؤسسات التقليدية تعكس "الميل إلى رؤية آليات العدالة الخاصة بها من منظور المعايير الوضعية المرتبطة بالمفاهيم القضائية الغربية والمؤسسات [الليبرالية].

فمن الإمبريالية الأوروبية الأمريكية، والاستعمار، وبرامج التكيف الهيكلي في مرحلة ما بعد الاستعمار، إلى بناء السلام المعاصر وبناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع وبناء الدولة الحديثة، فقد كان تعزيز سيادة القانون مشروعًا يعزز الهيمنة الاجتماعية. وقد سادت هذه النتيجة عبر فترات تاريخية لأن القانون الحديث المعروف في الجنوب العالمي هو قانون استعماري عميق، كما يتضح من خلال فرضه على أسس المركزية الأوروبية. وتؤكد هذه النسخة من التدويل القانوني على استعادة دولة ما بعد الاستعمار، والاقتصاد النيوليبرالي، والنظام الاجتماعي الذي يتيح التواصل بين الطبقة السياسية والاقتصادية ورأس المال العالمي. وهناك عنصر آخر في منطق الهيمنة وهو إعادة ترتيب المصالح التي تعمل على تعقيد الثنائيات الغربية المتقدمة/غير الغربية البسيطة، والعالمية/المحلية، والتقليدية/الحديثة، والرسمية/غير الرسمية.

ثانياً. تأثير مفهوم القيم الأخلاقية على التفاعلات المعيارية بين الكونية والخصوصية

تعتبر القيم الأخلاقية محدد أساسي فيما يخص قياس حدة التفاعلات المعيارية بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية، وبالتالي سنتطرق إلى شرح بعض المفاهيم ذات البعد الأخلاقي في مجال الفلسفة القانونية للدول الغربية والدول غير الغربية.

1. الإطار المفاهيمي "للمعايير أو القاعدة" بين الكونية والخصوصية:

يتم تصور مفهوم "المعايير" في سياق العلاقات الدولية على أنها توقعات جماعية أو تفاهات مشتركة للسلوك والنظام المناسب حسب تصور مجموعة محددة من الجهات الفاعلة. فهناك اتفاق عام على أن القواعد أو المعايير تحتوي على جزئين أساسيين؛ الأول هو مطلب تعديل السلوك أو النظام، والثاني يتم وصفه على أنه القيم الأساسية أو الإطارات، أو بشكل عام الغرض من هذه السلوكيات. بالإضافة إلى ذلك، يرى العديد من المفكرين أن هذه المكونات المعيارية يجب أن تكون مرتبطة بإشكالية محددة وبالجهات الفاعلة المسؤولة عن تطبيق وتقييم السلوكيات ذات الصلة. حيث يؤدي تعزيز الوضوح المفاهيمي بشأن محتوى القاعدة أو المعيار إلى تسهيل تحديد ما يعتبر قاعدة أم لا، والمحتوى المحدد للمعيار في زمان ومكان معينين، ومكونات القاعدة التي يتم الاعتراض عليها، وكيف يتغير محتوى القاعدة أو عدم تغيره بمرور الوقت. فالنظام الليبرالي مثلاً يشير إلى العنصر التبريري للقاعدة القانونية باعتباره "قيمة" القاعدة ولكنه لا يهتم كثيراً بالقيمة الأخلاقية للقاعدة فعلياً. فعلى سبيل المثال، عندما تحدد بعض الجهات الفاعلة الدولية محتوى قواعد منع

انتشار الاسلحة النووية، فإن القيمة التي تؤكدتها هي أن "الحرب النووية غير مرغوب فيها" من أجل تحقيق التوازنات الجيوستراتيجية بين مجموعة من الدول، ولكن ليس بقدر كبير من أجل حماية الانسانية كقيمة أخلاقية، والتي تؤكد على حماية حياة ورفاهية جميع البشر. وبدون مزيد من الاهتمام بتواجد القيم الأخلاقية في المعايير أو القاعدة القانونية، يتم فقدان مغزى ومعنى القاعدة، والتي هي عبارة عن معاني مفيدة لتحديد وشرح سبب أهمية القاعدة وما الذي يربط مكوناتها معًا. فمن المرجح أن تكون القيم الأخلاقية حاضرة في المكون التبريري للمعيار، حيث يساعد هذا المكون في تفسير سبب بروز بعض الإشكاليات والقضايا الاجتماعية والسياسية، ولماذا يجب اتخاذ إجراءات معينة، ولماذا تكون جهات فاعلة معينة مسؤولة عن تنفيذ هذه الإجراءات. وبالتالي فإن المكون التبريري يمكن أن يساعد في الحفاظ على الأجزاء المكونة للقاعدة كالمرجعية الثقافية والقيم الأخلاقية والدينية مثلا. وعلى هذا النحو، يتطلب العنصر التبريري تحليلاً أكثر شمولاً مما يتلقاه بشكل عام، وإحدى وسائل القيام بهذا التحليل هي من خلال الاهتمام بشكل أعمق بوجود أو غياب القيم الأخلاقية في القاعدة القانونية.

فقد تؤدي المبررات المختلفة لتحديد المعايير إلى طرق مختلفة لتحديد أولويات السلوكيات أو إلى السلوكيات المتعارضة. فعلى سبيل المثال، تتفق الجهات الفاعلة العالمية بشكل واسع على أن الاجهاض يمثل إشكالية أو قضية اجتماعية، لكنهم يختلفون حول سبب كون الاجهاض إشكالية اجتماعية، وما هي السلوكيات التي يقترحونها لحل هذه الاشكالية. حيث

تعتبر لفاعلة الغربية تعتبر أن الإجهاض يدخل في خانة حرية المرأة وحقوقها، لكنهم قد يدعمون أيضًا استراتيجيات الحد من الضرر الناتج عنه، مثل إضفاء الطابع الطبي القانوني على هذه الممارسة. فيما قد تسعى جهات فاعلة أخرى ذات مرجعية ثقافية مختلفة بدلاً من ذلك إلى التخلي الكامل عن هذه الممارسة إلا في حالات استثنائية، وأحياناً من خلال تجريمها. وانطلاقاً من هذا المثال، يتضح أن لدى المناصرين للإجهاض مخاوف متداخلة، لكنهم يضعون أهمية تبريرية مختلفة على الضرر مقابل العدالة، مما يساهم في الصراع بين الكونية والخصوصية في مجال تحديد معنى القاعدة القانونية. ولذلك فإن تحليل المكون التبريري لمعيار ما وكيفية ارتباطه بالمكونات الأخرى يعد أمرًا مهمًا لفهم تطوير المعايير والصراع بين الكونية والخصوصية.

ومن جهة أخرى، تعد المعلومات المتعلقة بالقيمة الأخلاقية للقاعدة القانونية مفيدة في تحديد معنى ورمزية القاعدة، وما تعنيه المعايير لمختلف الجهات الفاعلة، وما الذي يجمع مكونات القاعدة معًا بالنسبة لهذه الجهات الفاعلة. مما يساعد في دراسة المعايير باعتبارها كيانات غير ثابتة ولكنها منفصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالقيمة الأخلاقية للقاعدة مفيدة لدراسة ما يحدث أثناء التفاعلات المعيارية بين الكونية والخصوصية، وكيف ولماذا تتغير المعايير. ويمكن أن يساعد ذلك في توضيح المعايير الكونية التي يتم الاعتراض عليها من قبل الدول غير الغربية، إلى جانب تفسير عمليات ونتائج

الاعتراض بطرق أكثر تعميمًا، مما يوفر أساسًا نظريًا لشرح سبب خضوع بعض المعايير لعمليات أطول من الاعتراض، في حين يتم اعتماد معايير أخرى بسهولة أكبر.¹

2. المسافة الأخلاقية بين الكونية والخصوصية:

تدور التفاعلات المعيارية بين الكونية والخصوصية حول سبب وجوب أو عدم اعتماد ممارسة جديدة معينة، أو إلى أي مدى تحتاج القاعدة إلى تعديل لكي تتلاءم بشكل مناسب مع الهوية الوطنية لحل اشكالية معينة في كل سياق على حدة. فحتى مع وجود كل الطرق التي يمكن للجهات الفاعلة من خلالها مقاومة المعايير أو تغييرها، هناك نطاق أساسي من التفاعلات، يتراوح من الاتفاق الكامل على القاعدة إلى الخلافات القابلة للتسوية، ثم إلى الخلافات المستعصية.

فمدى الاتفاق أو الاختلاف حول المعايير التي تشكل القاعدة القانونية، وسبب وجود هذا المستوى من الاتفاق، هو مؤشر مبكر على العمليات والنتائج الأكثر احتمالًا لاعتماد معيار جديد. ومن المرجح أن تؤدي الخلافات بين الجهات الفاعلة على الظاهرة الاجتماعية التي تنطبق عليها القاعدة إلى تكييف أو تغيير محتوى القاعدة القانونية. ومن المرجح أن تكون الخلافات حول شرعية القاعدة أكثر إثارة للجدل، لأن هذه الخلافات تدور حول العنصر التبريري للمعيار، وبالتالي قد تكون مبنية على قيم أخلاقية. فإذا اصطفت الجهات الفاعلة

¹ Kathryn Quissell, 'What's in a Norm? Centering the Study of Moral Values in Scholarship on Norm Interactions', International Studies Review, Volume 24, Issue 4, December 2022, pages 7-8.
<https://doi.org/10.1093/isr/viac049>

أو تداخلت أو أمكن التقريب فيما بينها بشأن العنصر التبريري لقاعدة ما، فمن الممكن أن يحدث التكيف أو اعتماد القاعدة. أما إذا كانت الجهات الفاعلة متباعدة أكثر فيما يتعلق بالمكون التبريري، فإن رفض القاعدة يصبح أكثر احتمالاً. فمدى توافق الاهتمامات والقيم الأخلاقية أو تداخلها أو تباينها -وهو ما يمكن تسميته بالمسافة الأخلاقية- والذي يعد عاملاً مهماً لفهم مدى الاتفاق وشدة الخلاف بين الكونية والخصوصية، حيث تساهم المسافة الأخلاقية الأكبر في زيادة الخلاف واستمراريته. فمن خلال ملاحظة المشهد العام العالمي فيما يخص تفاعل الكونية والخصوصية، فإن المناقشات السياسية الأكثر صعوبة في جميع أنحاء العالم حينما يكون من المرجح أنها تنطوي على مخاوف تتعلق باحترام التقاليد والدين والثقافة والهوية الوطنية، في حين يتم الاتفاق بشكل واضح بين المرجعيات الغربية والمرجعيات المحافظة بشأن القواسم المشتركة الأخلاقية التي تهم بعض القضايا الإنسانية المحضة.

وبالتالي، فمن منظور المسافة الأخلاقية، فإن الجهات الفاعلة (الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية) تتوافق عندما تشترك في نفس الاهتمامات الأخلاقية. أما إذا كانوا يشتركون في بعض الاهتمامات الأخلاقية دون غيرها، فإن هذا يسمى بـ "التداخل الأخلاقي". وإذا اختلفت الفاعلون حول مدى أهمية بعض القضايا والقيم الأخلاقية، فمن الممكن أن تكون هناك درجات مختلفة من الانفصال والخلاف اعتماداً على الأسس الأخلاقية الأكثر بروزاً حسب كل أيديولوجية على حدة.

فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة الاجهاض، فإن مخاوف الثقافات المحافظة التي تدعم حضر الإجهاض في القوانين الوطنية لما فيه من اعتداء على الحق في الحياة، قد تتعارض مع مخاوف الدول الليبرالية بشأن الضرر المعنوي الذي يلحق بالنساء جراء منعهم من الاجهاض، مما يخلق مسافة أخلاقية شاسعة بين الخصوصية الوطنية والكونية الليبرالية. لكن وفي المقابل فإن حظر الأكياس البلاستيكية مثلا، قد تخلق توافقا بخصوص مخاوف العديد من الدول بشأن تلوث البيئة رغم اختلاف مرجعياتها الثقافية والايديولوجية، وهو ما يؤدي إلى تقليص المسافة الأخلاقية. وبالتالي يمكن للجهات الفاعلة الاقتراب من بعضهم البعض أو الابتعاد عن بعضهم البعض بناءً على "المعيار الاخلاقي المتغير". فالقيم الأخلاقية والمسافة الأخلاقية محددين أساسيين فيما يخص المواءمة المعيارية بين القوانين الوطنية والمعايير الدولية، والتوافق الثقافي؛ ومع ذلك، فإنهما يوفران قدرًا أكبر من الخصوصية ويمكن أن يكونا مفيدين في تفسير عملية اعتماد المعايير الملائمة ورفض المعايير الغير ملائمة.

فالمعايير التي تتطلب إعادة التنظيم القانوني لسلوكيات معينة، مثل تلك المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والثقافية، من المرجح أن تتم مقاومتها لأنها غالبًا ما تؤثر على الهويات الوطنية للدول الغير غربية، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى تهديد النظام الاجتماعي، -إما بشكل مباشر على صنع القرار في الدولة، أو بشكل غير مباشر على المعايير الثقافية والرأي العام الوطني-، وبالتالي فإن المسافة الأخلاقية يمكن أن تقلص من الاستجابة للمعايير الكونية وتحافظ على الخصوصية الوطنية. وعلاوة على ذلك، فقد تقاوم الجهات الفاعلة بدول الجنوب المعايير

الكونية لدول الشمال، وتدافع عن خصوصيتها كوسيلة لمنع المزيد من التدخل، والحفاظ على الحدود الثقافية، وحماية السيادة الوطنية. ومن خلال القيام بذلك، غالبًا ما تسلط هذه الجهات الفاعلة بدول الجنوب الضوء على المخاوف الأخلاقية والاختلافات الأخلاقية²، كما هو الحال في ردود الفعل ضد بعض ما يسمى بالحرية الفردية بالدول الغربية، كدفاع عن الهوية والخصوصية الوطنية.

ثالثا. المعايير الكونية والمركزية الأوروبية:

تتمحور طبيعة مفهوم المركزية الأوروبية Eurocentrism حول فكرة أن الغرب هو الذي صنع السياسات العالمية الحديثة حصريًا بما فيها المعايير القانونية الدولية، وأن الغرب هو العالم المتحضر الذي يجب على جميع الدول غير الغربية أن تلتزم بمبادئه، أو سوف تلتزم بها بمرور الوقت. كما أنه في إطار العلاقات الدولية من منظور المركزية الأوروبية فإنه يتم لقي اللوم في انخفاض مستويات التنمية وعدم الاستقرار التي تشهدها العديد من الدول غير الغربية إلى الطبيعة الداخلية للمجتمعات المكونة لها، مع التركيز على "المعوقات الداخلية" ومؤسساتها "التقليدية غير العقلانية". وعلى النقيض من ذلك، فإن العديد من تحليلات

النظرية النقدية للعلاقات الدولية The Critical international relations theory

تعزو الأزمات والتحديات التي يعيشها العالم غير الغربي بشكل حد كبير إلى تأثيرات الإمبريالية الغربية والإمبريالية النيوليبرالية، وترى أن الاشكالية تنشأ عندما يتم تجسيد الغرب أو تصنيفه

² Kathryn Quissell, Supra, pages 9-12

باعتباره فاعلاً مفرط الفعالية في السياسة العالمية، في حين يحجب في الوقت نفسه وجود دور الفاعل غير الغربي، وهو ما يطلق عليه بمفهوم "الوثن الأوروبي" Eurofetishism.

وقد قدم المفكر إيمانويل والرستين Immanuel Wallerstein تحليلاً أعمق حول هذه القضية في مقاله التي نشرها سنة 1997 تحت عنوان "المركزية الأوروبية وصورها الرمزية".

حيث يشير إلا أنه "لا يمكن أن يتم التحقيق بشكل صحيح في جرائم الغرب ضد الإنسانية

العالمية إلا من خلال النظر إلى الغرب على أنه مستقل تمامًا ولديه تأثير مفرط على الدول

غير الغربية، ويصر على أن إسناد الفعالية إلى الدول غير الغربية أمر إشكالي لأنه يضعف

صورة الغرب الإمبراطوري المفرط الفعالية، والذي هو حريص جدًا على بنائها واستمرارها

بشكل معياري. ويصر على أن الغرب لا يتنازل عن الحكم المطلق الأنطولوجي للعالم، وإن

القيام بعكس ذلك يعني في الواقع العودة إلى التعددية الليبرالية المحتضرة حيث يتم تصور

جميع الشعوب على أنها ذات تأثير على العالم، وبالتالي تقويض المركزية الممنوحة لأعمال

الغرب وتأثيره في السياسة والفلسفة القانونية العالمية. وإذا تم الاعتراف أكثر مما ينبغي

بالفعالية غير الأوروبية كموضوع، فسوف ينتهي بإنكار الفضل لأوروبا [في خلق العالم

الحديث]". وهكذا، فإنه فقط من خلال فهم المركزية الغربية، يمكن أن نتقدم بشكل

صحيح نحو فهم للمفهوم الأوروبي للسياسة العالمية أو كونية المعايير الغربية.

ولفهم العلاقة بين تأثير الكونية والمركزية الغربية في السياسات والفلسفة القانونية الدولية،

ينبغي أولاً توضيح ما هي الوثنية الأوروبية Eurofetishism؟ فقد تحدث كارل ماركس Karl

Marx عن "الصنم البرجوازي"، والذي يعد "الهوس بالسلع" أشهر مثال عليه. ويحدث "الهوس بالسلع" عندما يقوم الاقتصادي السياسي الليبرالي بتجسيد السلعة باعتبارها تمتلك قوة (أو قيمة) مطلقة، وبالتالي يفشل في إدراك أن قيمتها لا يتم تجسيدها إلا من خلال استغلال قوة العمل ضمن نمط الإنتاج. وعلى سبيل القياس، تحدث الوثنية الأوروبية عندما يقوم المحلل بتجسيد صنم الغرب باعتباره يمتلك السلطة والفعالية المطلقة بحيث يحجب أو يستبعد العلاقات الاجتماعية التأسيسية بين الفاعلين الغربيين وغير الغربيين، والنتيجة هي الميل إلى تخليد وتطبيع "العلاقة المبنية على سمو الكونية" والمكرسة لمفهوم "الغرب القوي" في السياسة العالمية. ولكن في هذا السياق، يصبح من الصعب أن نرى كيف تكون مثل هذه الإستراتيجية الفكرية تحررية، لأن هذه الرؤية الأوروبية لا يمكنها الاعتراف بالفعالية خارج نطاق الإمبراطورية الأبدية الشاملة للحضارة الغربية.

فهناك رواية من فصلين عن انبثاق الفلسفة القانونية للعالم الحديث، حيث يروي الفصل الأول عن إنشاء الغرب المفرط الفعالية للحدثة الرأسمالية. وهنا يفترض الباحثون أن الغرب استثنائي، وأن هذا بدوره مكنه من اختراق الحدثة بمفرده دون باقي الحضارات. ومن خلال هذا التصور، يمكن تفسير صعود أوروبا الغربية وتطورها إلى الرأسمالية من خلال "منطق الملازمة الأوروبي المركزي" الذي بموجبه تعتبر قدرة أوروبا الغربية على خلق الرأسمالية الحديثة متأصلة في بنيتها الاجتماعية والقانونية والثقافية الاستثنائية منذ بداية التاريخ؛ وأنه منذ اليونان القديمة فصاعدًا، كان اختراق أوروبا للحدثة أمرًا مقدرًا أو متوقعًا، وأنه لم يكن سوى أمر واقع.

وتصبح هذه الثغرة في الفعالية غير الغربية واضحة أيضًا في الفصل الثاني من رواية المركزية الأوروبية، حيث تمكنها القوة الشمولية للغرب من التوسع إلى الخارج من خلال الإمبريالية والإمبريالية الجديدة لاحقًا – الهيمنة الأمريكية، العولمة والحوكمة العالمية - وذلك لإخراج "الباقى" وإعادة معايرته ليناسب المصالح الإمبريالية المتعددة للغرب، سواء كانت رأسمالية، أو جنسانية أو سياسية أو ايديولوجية. وبناءً على ذلك، يبدأ الغرب تأثير التكوين، حيث يعيد تشكيل العالم والفلسفة القانونية دون عناء لتحقيق أهدافه الخاصة، بحيث ينظر الغرب إلى غير الغرب على أنه مجرد ضحية سلبية وعاجزة للهيمنة الغربية، ومسجون داخل قفص حديدي للقوة الغربية.

فبعض الباحثين في كثير من الأحيان يجسدون توسع القوى الرأسمالية الغربية في مفهوم أوروبي للبنوية المفرطة؛ وهي القوة التي تحدد مصير الدول والمجتمعات غير الغربية، والتي يتم تجريدها بالتالي من قدرتها على التصرف، وكما جاء في تعبير المفكر روبرت كوكس COX Robert في كتابه *Approaches to World Order* (1996) بما يلي: "تتلقى الدول الهامشية [تأثير الهيمنة الغربية] بطريقة سلبية [بحيث يكون الدافع للتغيير] انعكاسًا للتطورات الدولية [الخارجية] التي تنقل تياراتها الأيديولوجية إلى الأطراف عبر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة المرتبطة بها، ومع هذه الهيمنة الوطنية أصبحت تلك الدول الغير غربية نماذج من الغرب". وترتبط هذه الحجة بالادعاء بأن التوسع الغربي يعمل على تحويل الدول والمجتمعات غير الغربية ثقافيًا إلى مستوى حضاري نيوليبرالي، والذي يشار إليه غالبًا باسم "تفريغ الدولة" أو "تدويل الدولة". وعلاوة على

ذلك، ينظر النهج السائد إلى الرأسمالية الحديثة باعتبارها تعمل على تقييد فعالية الدول غير الغربية من (الناحية الثقافية والأيدولوجية) من خلال إقامة دستورية (غربية) جديدة تعمل على بناء الإمبراطورية العالمية للرأسمالية الغربية³.

1. الكونية وتغييب خصوصية الآخر غير الغربي:

يمكن أن تديم النظرية الغربية لكونية مبادئ وقيم حقوق الانسان بالمفهوم الغربي عن قصد أو غير قصد محو العوالم والأصوات غير الغربية (التقاليد، الأعراف، الثقافات...). وتظهر هذه النظرية من خلال اتجاهين: أولاً، يصبح الآخر غير الغربي مرئياً، فقط بقدر ما يكون ذا صلة بنظرية المركزية الغربية؛ وثانياً، يتم اختزال فعالية وخصوصية الآخر غير الغربي إما في الصمت أو في المقاومة (غير المجدية) ضد النظام الليبرالي، في حين يتم التعامل مع الغرب على أنه معزول عن التأثيرات الثقافية والفكرية الفلسفية غير الغربية.

فالكونية بمفهومها الغربي تحاول إعادة توجيه الاهتمام نحو الذات، أي الذات الغربية. حيث يستمر التركيز بشكل مباشر على الموضوع الغربي كمرجع أساسي في الفلسفة القانونية والثقافية الدولية. ويذكر المفكر روبي شيليم Robbie Shilliam (2011)⁴ أن "استكشاف العلاقة الداخلية للذات الأوروبية من أجل إعادة تفسير وإعادة سرد العمليات الجوهرية

³ John M. Hobson, Alina Sajed, 'Navigating Beyond the Eurofetishist Frontier of Critical IR Theory: Exploring the Complex Landscapes of Non-Western Agency', *International Studies Review*, Volume 19, Issue 4, December 2017, Pages 552–555, <https://doi.org/10.1093/isr/vix013>

⁴ SHILLIAM, ROBBIE. 2011. "What We (Should Have) Talked about at ISA: Poststructural and Postcolonial Thought." <http://thedisorderofthings.com/2011/04/24/what-we-should-have-talked-about-at-isa-poststructural-and-postcolonial-thought/>. شوهد في 2023/11/1 في.

للتحديث الداخلي لأوروبا الغربية وكذلك تقاليد الفكر الأوروبي، يخاطر بإعادة التأكيد على نرجسية أوروبا الغربية، أي الافتراض بأن الذات الأوروبية متناقضة إلى حد كبير، بحيث لا تعتبر نفسها بحاجة للبحث في أي مكان آخر."

وإن مثل هذا التصور المؤمن بالطابع الغني والمتناقض للفكر الغربي، يجعل هذا الأخير يفترض أنه لم يعد بحاجة إلى معرفة الاختلاف غير الغربي، بحيث يتم (إعادة) تقديم الآخرين غير الغربيين كغائبين أو صامتين أو يتم تجسيدهم على أنهم "الآخر" أو "الاختلاف". وبالتالي أصبح الفكر الفلسفي الغربي بمثابة تيار متنقل وعابر للحدود على نحو عالمي؛ بحيث يفترض إمكانية تطبيقه في أي مكان وسياق، واستبعاد الخصوصيات الوطنية، من خلال النشر غير الانعكاسي والمفاجئ للفكر الفلسفي والقيم الغربية في اتجاه واحد نحو الدول غير الغربية، دون احترام السياق أو أن يكون نتاجاً لنقاش موسع حول مدى ملاءمة كونية القيم الغربية مع الثقافات المحافظة، ورسم حدود واضحة بين الكونية والخصوصية، وعدم تجاوز التحليل الثقافي للقانون.

وبالتالي يستمر مفهوم الكونية والمركزية الغربية في تجسيد الآخر باعتباره صامتاً ومحاصراً ضمن قواعد القوة الغربية السيادية. فإن إدراج "الآخر" في القوالب الأوروبية (مهما كان هدفها تخریبياً) يمثل إشكالية لأنه يمنع إمكانية رؤية العوالم/المشاكل/الفاعلين غير الغربيين وفقاً لفلسفتهم وخصوصيتهم. وذلك لأنه من المفترض أن الطريقة الوحيدة لفهم العوالم "الأخرى" هي دائماً الاختزال إلى النظرية الغربية (أي أن فهم خصوصية العوالم غير الغربية

دائمًا ما يكون طفيلياً على فهم الغرب والفئات الغربية). وفي هذه العملية، يعيد هذا إنتاج الأسطورة الأوروبية التي تؤمن بأن الغرب يقدم "النظرية" والباقي سوى عبارة عن دراسات الحالة ومجموعة من البيانات التجريبية⁵.

2. استكشاف الخصوصية غير الغربية على الجانب الآخر من الكونية الأوروبية المركزية:

تحاول الكونية بمفهومها الغربي في العصر الحالي العمل على إعادة تدوير نظرية "التأثير القاتل" أو "الداروينية الاجتماعية" والتي كانت في القرن التاسع عشر تتضمن فكرة مفادها أن "الثقافات الأصلية لا تستطيع الصمود أو التنافس مع تطور الحضارة الأوروبية. لكن من جهة أخرى ترفض الخصوصية الوطنية التحول والانضباط المفروض من قبل القوى الغربية، من خلال تشكيل والحفاظ على هويتهم وثقافتهم القانونية غير الغربية. لأنه من خلال الكشف عن الخصوصية غير الغربية وترابطاتها العالمية، يتم تعزيز ثقة الشعوب غير الغربية بنفسها وثقافتها وهويتها.

فما يلاحظ عبر التاريخ أن الفكر الفلسفي الغربي لم يقتحم الحداثة من تلقاء نفسه، بل تأثر بشدة بكل أشكال الحداثة السابقة، كالتطورات والاختراعات الخارجية غير الغربية – المؤسسات والأفكار والتقنيات – التي كانت رائدة في الشرق الأوسط والصين والهند وشمال أفريقيا وغرب آسيا. ولا يؤدي هذا إلى إشكالية فكرة الغرب الاستثنائي "المنشئ ذاتياً

⁵ John M. Hobson, Alina Sajed, Supra, pages 556-560.

"فحسب، بل إنه يشير أيضاً إلى أن التنمية الفكرية الحديثة ليست شيئاً يستطيع الغرب أن يطالب باحتكاره بشكل مشروع بشكل كامل.

كما أن أحد المسارات الفكرية غير الغربية التي تستحق الاستكشاف هو كيفية ظهور العولمة البدائية منذ حوالي سنة 600 ميلادية وما بعدها من قبل الجهات الفاعلة غير الغربية، والتي ضمت الصينيين والهنود وشمال وشرق إفريقيا، بالإضافة إلى مسلمي غرب آسيا والشرق الأوسط. كل هذا يدحض إشكالية الكونية القائمة على أساس المركزية الأوروبية التي تفترض أن صعود الغرب جاء أولاً ثم جاءت العولمة التي يقودها الغرب في أعقابها، نظراً لأن التفاعلات والشبكات العالمية (التجارة، والأفكار، والاختراعات، والمؤسسات)، سبقوا وشكلوا الحداثة "الأوروبية".

فعلى سبيل المثال فخلال أزمة السويس حينما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عمل هذا الإجراء على نزع الشرعية عن الإمبراطورية البريطانية، الأمر الذي أدى إلى تسريع عمليات إنهاء الاستعمار. ويشير هذا إلى أن مثل هذه الفاعلية الحوارية غير الغربية قادرة على إعادة مسار الغرب وإعادة تشكيله بطرق متعددة، وبالتالي تقديم نقد للافتراض الجوهري الذي تتبناه الوثنية الأوروبية بأن الغرب يتمتع باستقلالية تامة، ويولد نفسه بنفسه، ويوجه نفسه بنفسه، وهو الفكر الفلسفي الوحيد المثالي الذي ينبغي اتباعه والملاءمة معه. فالغرب لم يكن ولم يكن قط مستقلاً تماماً. كما أنه لا يصنع نفسه ثم يعيد تشكيل العالم كما يراه مناسباً، لأنه عند قراءة التاريخ، يمكننا إعادة تصور الغرب على أنه

يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار من خلال تفاعلاته وعلاقاته مع غير الغرب. وبناء على ذلك، فإن الرؤية المستقلة البحتة الذاتية للغرب المستقر الواصل من نفسه، ليس أكثر من وهم أوروبي تم بناؤه بواسطة نظرية العلاقات الدولية التقليدية. لأنه في النهاية لا يمكن أن يكون هنالك غرب خارج نطاق اللاغرب، ولا يمكن أن تكون هناك كونية بدون خصوصية⁶.

رابعاً. الكونية الغربية كمعيار ليبرالي للحضارة:

وفقاً لمنظور فلسفة الكونية الغربية، فلكي تكون الانظمة ليبرالية و"متحضرة" ومعاصرة في النظام الدولي الحالي ينبغي أن تحتضن المبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان العالمية (القانونية والاجتماعية والسياسية). فالجهات الفاعلة والقوى الاجتماعية غير الغربية التي لا يُعترف بها ولا ترى نفسها على أنها ليبرالية أو ليبرالية بالكامل، قد ترفض كل أو بعض هذه الجوانب المعيارية الرئيسية التي يقوم عليها المعيار غير الرسمي للحضارة في النظام الدولي الحالي.

وتتوقع المعايير الحضارية من دول العالم أن يصبحوا أهدافاً للعمليات الحضارية، حيث تستلزم هذه العمليات ممارسة أشكال معينة من السلطة التأسيسية التي تهدف إلى تفكيك الهويات والأعراف والتقاليد الوطنية، وإضفاء الطابع الحضاري الاجتماعي على مساندي مبادئ وتوجهات مرحلة ما بعد الحداثة، كعامل رئيسي لشرعية واستقرار الأنظمة الدولية بشكل عام والنظام الليبرالي بشكل خاص. وذلك بواسطة شبكة معقدة من المجتمع المدني

⁶ John M. Hobson, Alina Sajed, Supra, pages 563-568.

والمنظمات العابرة للحدود الوطنية، والجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية أو فوق الوطنية، التي تسعى باستمرار إلى نشر وتكريس الإيديولوجية الغربية على الدول والمجتمعات على مستوى العالم. والنتيجة هي أن مثل هذه الديناميكيات لها عواقب حقيقية ووخيمة على قدرة الفاعل الوطني (صناع القرار) على تشكيل والحفاظ على الهويات الوطنية. ومن جهة أخرى فإن اعتماد المعايير الليبرالية الكونية أثناء عمليات صناعة التشريع الوطني، يمكن أن يساهم في تمكين بعض الجهات الفاعلة الحكومية والنخب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية من تحقيق بعض المصالح الفردية، حيث ترى أنها ستستفيد رمزيًا (وماديًا) من كونها تعتبر أعضاء اكملّي العضوية في النظام الدولي الليبرالي.

ومع ذلك، فهذا يعني أيضًا أن التحول إلى "ليبراليين متحضرين" يمكن أن يساهم في تعزيز انعدام الأمن الوجودي للمجتمع من خلال تقويض ثقافته وهويته الجماعية، مما يؤدي إلى تآكل أنظمتها المعيارية (الثقافة، التقاليد، الدين...)، ويحد من إحساسه بالانتماء. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لمجموعة من الجهات الفاعلة والمجتمعات غير الليبرالية (تمامًا) داخل الغرب وخارجه، والذين يمكن اعتبارهم، "أشخاصًا اجتماعيين مترددين". فالتحول إلى الليبرالية الشمولية بقدر ما "ينطوي على فقدان هوية لاكتساب هوية أخرى"، قد لا يتم اعتباره كعملية تغيير إيجابية ولكن كشكل من أشكال الهيمنة التي تنطوي على آثار ووخيمة على البنية الاجتماعية والقانونية للعديد من الدول.

وفي سياق النظام الليبرالي الذي يطالب بسمو الكونية، يتم قمع الاختلاف من خلال التجانس أو "محو الذات" لتصبح "الآخر"، لكي تصبح الكونية المعيار الليبرالي للحضارة الذي يُنظر إليه على أنه مشجع ليس فقط "للعالمية" ولكن "للتوحيد uniformity". وبالمثل، يرى أشاريا أميتاف Acharya, Amitav في كتابه *Global International Relations (IR) and Regional Worlds* (2014) أن توسع النظام الليبرالي بعد الحرب الباردة كان مدفوعًا بمنطق "العالمية الأحادية" المسؤولة عن "قمع التنوع"، فهي متخصصة للغاية، ومتشابكة بشكل عميق مع الهوية والقيم والمصالح الغربية، والهيمنة في نهاية المطاف. ويُنظر إلى تحرير اقتصاد الدولة وسياساتها ومجتمعها على أنه مشاركة في أشكال معينة من الاستعمار الثقافي والأيديولوجي؛ فقدان ذات معينة لتصبح "الآخر" الغربي.

ومع ذلك، إذا قاومت الجهات الفاعلة والمجتمعات غير الليبرالية، التنشئة الاجتماعية والثقافية الليبرالية، فسيتم النظر إليها على أنها لا ترقى إلى المعايير الحديثة للحضارة. والنتيجة هي أن تلك الجهات الفاعلة يتم وصمها بأنها "غير متحضرة" من قبل نفس الشبكة المعقدة من الجهات الفاعلة والقوى الاجتماعية والسياسية التي تقود عولمة النظام الليبرالي. وتعتبر عمليات "الوصم" عن الوجه الثاني للقوة الأيديولوجية التأسيسية في قلب المعيار الليبرالي للحضارة، وهي مسؤولة عن توسع النظام الدولي الليبرالي وتماسكه. كما تساهم الوصمة في شحذ وتعزيز المعايير والهويات المشتركة التي تقوم عليها الأنظمة الليبرالية، من خلال الاستنكار من الجهات غير الملتزمة بمعايير الحضارة الليبرالية أو

استبعادها. حيث يؤدي الوصم بشكل رمزي إلى إضعاف الجهات الفاعلة غير الغربية بطريقتين رئيسيتين. أولاً، يعد الوصم جزءاً لا يتجزأ من إنتاج اعتراف خاص وتسلسل هرمي للمكانة في النظام الدولي. ثانياً، يساهم الوصم في نزع الشرعية عن تلك الهياكل الأيديولوجية غير الليبرالية التي تعتمد عليها الدول غير الغربية كمرجع للتشريع، ولتأمين هوياتها، وتعزيز ثقافتها، وتبرير ممارساتها، وتعزيز مصالحها وطنياً أو دولياً. وعلى سبيل المثال، يتم تصوير الجهات الفاعلة والمجتمعات غير الغربية باستمرار من قبل الجهات الفاعلة الغربية الذين يشكلون النظام الليبرالي؛ على أنهم "غير مسؤولين"، و"غير عقلانيين"، وفي النهاية "غير متحضرين". وبالتالي تقويض أو تقييد سلطتهم وقدرتهم على تعزيز مكانتهم، وتعزيز مصالحهم في السياسة العالمية.⁷

1. المعايير الكونية الغربية: الهوية والقيم

تنطوي الجهود المبذولة من قبل القوى الغربية المرتبطة بالمعيار الليبرالي الحديث للحضارة على تكريس الهوية الغربية على جميع المستويات بما في ذلك القانون الدولي، وبشكل مستمر في الزمان، والتي تتمتع بمجموعة من الخصائص والقيم الأساسية المتميزة. ومن أجل دعم فكرة "الغرب المستمر والتميز ثقافياً" أنشئت المفوضية الأوروبية خلال سنة 2019 مجال أولوية جديد، يركز من بين أمور أخرى، على سياسات الهجرة واللجوء بعنوان "تعزيز أسلوب حياتنا الأوروبي"، ومن خلال التأكيد على الإنجازات التاريخية والثقافية للحضارة الغربية،

⁷ Gregorio Bettiza, Derek Bolton, David Lewis, Civilizationism and the Ideological Contestation of the Liberal International Order, *International Studies Review*, Volume 25, Issue 2, June 2023, pages 7-9.

<https://doi.org/10.1093/isr/viad006>

ومحاولة توحيد وجهة نظر المجتمع حول القيم العالمية التي تروج لها القوى والنخب الليبرالية. وعلى حد تعبير دي بينويست وشامبيتيه De Benoist and Champetier في كتابه *Manifesto for a European Renaissance* (2012) فإن "الحضارة [الليبرالية] التي تتظاهر بأنها كونية وتعتبر نفسها موكلة بمهمة الخلاص لفرض نموذجها على كل الآخرين، تعد هي التهديد الرئيسي للحضارة و"التعددية" في العالم، والتي يقصد بها "نظام متعدد الأقطاب" من "المجموعات الثقافية الكبرى" و"الحضارات الناشئة"⁸.

2. الخصوصية الإسلامية: القيم والهوية

إن الدستور الإيديولوجي للذات الحضارية الإسلامية المتميزة والمستمرة زمنياً والفخورة بثراتها، يشكل أهمية مركزية في فلسفتها القانونية. فإن الحضارة الإسلامية "تختلف جذرياً" عن الغرب الذي يرتبط "توجهه وهويته الخاصة" بالفترة اليونانية الرومانية والمسيحية. وبدلاً من ذلك، يتتبع العالم الإسلامي تاريخه الألفي وخصائصه المميز منذ انبثاق الإسلام، الذي خلق ثقافة قانونية ذات رؤية فريدة ومتميزة للوجود. فجوهر خصوصية الهوية الإسلامية، تتكون من قيم "الحكمة والعقل" والوحدة والتضامن" التي ينادي بها القرآن الكريم في الإسلام. وبالمثل، فإن الحضارة الغربية تتناقض مع الحضارة الإسلامية القائمة على "عقيدة التوحيد الإسلامية" أي "الوحدة" والتي تنطوي على "التكامل" في العلاقات الشخصية والاجتماعية. فالتوحيد الذي يعني رفض الفردانية والتنافس والسمو التي يُنظر

⁸ Gregorio Bettiza, Derek Bolton, David Lewis, Supra, pages 15-16.

إليها على أنها مفاهيم تميز فلسفة الفكر الغربي، في مقابل قيم الأسرة والمجتمع والتضامن والوحدة التي يتم تقديمها على أنها جوهر الحضارة الإسلامية. فتأمين شعور إيجابي بالذات والفلسفة القانونية الإسلامية في سياق تبخيس الخصوصية وسمو الكونية؛ ينطوي على تسليط الضوء على الوضع التاريخي للحضارة الإسلامية، واستعادة مكانة الصدارة دولياً للثقافة الإسلامية. كما أن الاعتراف بالحضارة الإسلامية باعتبارها "واحدة من أمجد الحضارات في التاريخ".

وبسبب أساسها المبني على الحوار والانفتاح والتسامح، فإن الفلسفة والثقافة الإسلامية لا ترفض الغرب والمعايير الكونية رفضاً تاماً. لأن الإسلام، يتوافق مع حقوق الإنسان ومع مبادئها الجوهرية المتمثلة في العدل وعدم التمييز والكرامة الانسانية. كما أن الفلسفة القانونية الغربية والإسلامية ليسا في صراع بالضرورة، وبالتالي يتعين عليهما أن يعملتا على إيجاد سبل بناءة للتعلم من بعضهما البعض، من خلال "التأكيد على القيم العالمية" للبشرية" مثل قيمة العدالة، حيث تندمج ثقافتنا الإسلامية والديمقراطية معاً.

ومع ذلك، فإن الليبرالية الكونية والثقافة الإسلامية لا يمكن التوفيق بينهما بشكل كامل. فعلى سبيل المثال، فإن الآثار المجتمعية لمفاهيم مثل التوحيد (عند تطبيقها على المستويين الاجتماعي والقانوني والسياسي) تتعارض مع جوهر الحقوق الفردية بالمفهوم الغربي. وفي حين يؤكد الخطاب الإسلامي على بعض القواسم المشتركة، إلا أنه يصر على تعددية القيم والاختلاف الحضاري، وهو ما يعتبر بمثابة تقويض للنظام الدولي الليبرالي

الحالي الذي يقوده الغرب. وبالتالي فإن مثل هذا النظام الدولي يحتاج إلى الإصلاح، وخاصة للتغلب على منطق عولمة وكونية القيم الغربية التي يقوم عليه المعيار الليبرالي للحضارة.

فمن أجل بناء نظام عالمي جديد وعادل، ينبغي أن "يقوم على التعددية والتفاعل بين الحضارات واحترام خصوصياتها". ومن شأن هذا النظام أن يضمن تأمين هوية وقيم الحضارة الإسلامية المتميزة والاعتراف بها، وبالتالي خلق الظروف الأيديولوجية لتمكين التعاون الإقليمي وتعزيز القيادة العالمية للدول ذات الأغلبية المسلمة⁹.

وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي ان تركز الدول العربية على تجسيد حضارة إسلامية نابضة بالحياة، ويُنظر إليها باعتبارها تجسد التوليف الحضاري الجديد بين الشرق والغرب. وتشكل الإشارات إلى الثقافة الإسلامية كمرجع قانونية، أهمية مركزية في إنتاج شعور بالاستمرارية والمكانة التاريخية، وبالتالي الكشف عن القوة الدائمة للخصوصية الوطنية ضمن خطاب حضاري أوسع من المفترض أن يتغلب على تحديات الكونية الغربية. وتفترض مثل هذه الأيديولوجية رفضاً شديداً للمعايير الليبرالية للحضارة، التي يُنظر إليها على أنها تهدد الثقافة الإسلامية، وتمكن من الهيمنة الغربية.

خامساً. فلسفة القانون الدولي بين الكونية والخصوصية:

وفقاً للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإن طبيعة العلاقات الدولية تستبعد قيم الأخلاق في هذا المجال. ولأن الأخلاق ليست فعالة في المجال الدولي، فإن النظرية

⁹ Gregorio Bettiza, Derek Bolton, David Lewis, Supra, pages 17-18.

الأخلاقية للقانون الدولي هي ممارسة لا جدوى منها. وقد يعني هذا مجموعة من الافتراضات، وهي:

(1) إما أن "الواجبات" الأخلاقية لا تنطبق على العلاقات الدولية، لأنه لا توجد بيانات حقيقية أو مبررة حول ما يجب على أي جهة فاعلة (أخلاقيا) القيام به؛

(2) أو أن لا أحد يتصرف بشكل أخلاقي في الواقع في العلاقات الدولية (ولن يفعل ذلك في المستقبل)؛

(3) أو أن السلوك الأخلاقي في العلاقات الدولية غير عقلائي بالأساس وبالتالي فهو نادر (على افتراض أن الأطراف في هذه الساحة لا تطبق ذلك في كثير من الأحيان).

فمن خلال هذه التفسيرات، لا تترك النظرية الواقعية مجالاً للأخلاق في فلسفة القانون الدولي. فإذا كان التفسير الأول صحيحاً، فلا يمكن أن تكون هناك نظرية أخلاقية حقيقية أو مبررة للقانون الدولي؛ وإذا كان التفسير الثاني صحيحاً، فإن النظرية الأخلاقية للقانون الدولي ستكون غير ذات صلة عملياً لأنه لن يحاول أحد تنفيذها على الإطلاق؛ وإذا كان التفسير الثالث صحيحاً، فستكون النظرية الأخلاقية للعلاقات الدولية صحيحة ولا تنطبق إلا على الفاعلين غير العقلانيين في الأساس (الذين يفترض أنهم سيشكلون أقلية من الجهات الفاعلة الدولية).

فالنظرية الواقعية التي تصف العلاقات الدولية بأنها حالة حرب "هوبزية". ووفقاً لذلك، فإن الفاعلين الدوليين الذين يفكرون في الطبيعة (الهوبزية) للعلاقات الدولية، يجب أن يتصرفوا فقط من أجل تعظيم فرص بقاء دولهم، دون النظر إلى أي قيود أخلاقيات.

فالذين يتبنون هذا التوجه الفكري ليسوا عديمين أو متشككين أخلاقيين؛ فهم يعتقدون أن قادة الدول يتحملون التزامات أخلاقية تجاه شعوبهم، ولكنهم يعتقدون أن الوفاء بهذه الالتزامات يتطلب رفض أي قيود أخلاقية على السلوك اتجاه الدول الأخرى. حيث يتجاهلون المبادئ الأخلاقية الأخرى من أجل أن يتصرفوا بناءً على التزام أخلاقي واحد مهيمن: خدمة مصالح دولهم.¹⁰

1. الحد الأدنى الأخلاقي في القانون الدولي:

وفقاً لما يمكن تسميته بالحد الأدنى الأخلاقي، فإن إحدى السمات الأساسية والمميزة للقانون الدولي هي أنه نظام من القواعد الذي يحكمه التفاعل بين الكيانات التي لا تشترك في الغايات. والمعنى الضمني هو أن الافتقار إلى الغايات المشتركة يحد بشدة من المحتوى المعياري للقانون الدولي، وبالتالي نطاق النظرية الأخلاقية للقانون الدولي. ولكن هناك العديد من الصعوبات مع هذا الرأي. أولاً، يبدو أن الفرضية الأساسية لهذه الحجة هي أن المطالبات الأخلاقية لا يمكن تبريرها إلا على أساس الإجماع بين أولئك الذين تنطبق عليهم القواعد. إلا

¹⁰ Allen Buchanan, David Golove, 'Philosophy of International Law', The Oxford Handbook of Jurisprudence and Philosophy of Law, Oxford University Press, 2004, page 598.
DOI: 10.1093/oxfordhb/9780199270972.013.0021

أن هذه الفرضية الميتأخلاقية في حد ذاتها مثيرة للجدل إلى حد كبير. فحتى لو قبلنا هذه الفرضية الميتأخلاقية، فإن أغلب المجتمعات التي يتكون منها المجتمع الدولي تتقاسم بعض الأهداف (السلام وإنشاء وصيانة إطار تفاعلي مستقر يمكن التنبؤ به). وبالتالي، يمكن أن يتقاسم المجتمع الدولي أهدافاً أكثر قوة في المستقبل. حيث يجب أن يحدد الحد الأدنى الأخلاقي الغايات المشتركة وتلك غير المشتركة قبل أن نتمكن من تقييم مدى تقييد غياب الغايات المشتركة على مشروع التنظير الأخلاقي حول القانون الدولي. وهذه الاشكالية الأخيرة حادة بشكل خاص لأن الحد الأدنى الأخلاقي يؤكد أن ما يميز القانون الدولي عن القانون الوطني هو أن الأخير يتكون من إطار من القواعد التي تحكم مكونات المجتمع الذين يتقاسمون نفس الغايات والقيم في حين أن الأول لا يتسم بذلك. ومع ذلك، ومقارنة مع أنظمة الدول القومية المحافظة التي تنبني على غايات أخلاقية مشتركة بين افراد المجتمع، فإن النظام العام للمجتمعات المحلية الليبرالي لا يعتمد في كثير من الأحيان على غايات مشتركة؛ بخلاف الأمن والعدالة¹¹.

2. تحدي الخصوصية الأخلاقية المجتمعية والقانون الدولي لحقوق الإنسان

النسبية الأخلاقية المجتمعية هي وجهة نظر مفادها أنه لا يمكن تبرير المبادئ الأخلاقية إلا بالرجوع إلى الممارسات والتقاليد الاجتماعية الملموسة لمجتمع معين. فإن جميع الحقوق (والالتزامات) تنسب إلى الأشخاص فقط بموجب العلاقات المميزة والملموسة التي يدخلون

¹¹ Allen Buchanan, David Golove, supra, pages 599-600.

فيها مع أعضاء آخرين في مجتمعهم الخاص. ومع ذلك، فإن النسبية الأخلاقية المجتمعية أصبحت تتضائل في المناقشات حول النظرية المعيارية للقانون الدولي، أو في المناقشات السياسية حول حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، لا يميل النزاع إلى التركيز على ما إذا كانت هناك أية حقوق إنسان، بل على أساس ما هي (الحقوق) أو الابداعات الأيديولوجية التي ينبغي إدراجها في قائمة حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك فإن القانون الدولي يشكل إحدى الأدوات (من بين أدوات أخرى كثيرة) للمساعدة في بناء مجتمع عالمي يتجاوز ويقصي الخصوصيات الوطنية¹².

حيث يرتكب العديد من الباحثين في مجال حقوق الإنسان نفس الخطأ، إذ يبدوون حجتهم بقبول مفهوم واسع للتنوع فيما يتعلق بأفكار مختلفة عن مكافحة التمييز، ولكنهم ينتهي بهم الأمر إلى رفض وجهات النظر العالمية التي تتعارض مع نسختهم العالمية. فهم يطورون فكرة "العالمية" بناءً على افتراضاتهم الثقافية والفلسفية الخاصة حول ما يمكن قبوله وفقاً لإيديولوجيتهم، بدلاً من بناء أفكارهم بطريقة تستحضر تعدد الثقافات. وبالتالي ينتهي بهم الأمر إلى اعتماد رؤية للعالمية مبنية على إطار تحليلي "ذاتي المرجعية" Self-referential. وفي المقابل، يدعم جاك دونيلي Jack Donnelly "العالمية النسبية" لحقوق الإنسان، باعتبارها إجماعاً سياسياً متداخلاً يسمح للمواطنين بحماية مذاهبهم الفكرية المختلفة. ويشير دونيلي أيضاً إلى أن الاختلافات المحلية تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأن

¹² Allen Buchanan, David Golove, supra, page 602.

العالمية لا تتطلب التجانس والتضحية بالممارسات أو المعتقدات المحلية. حيث يوفر مفهوم العالمية بهذا المعنى مساحة لمفاهيم مختلفة عن ازدهار وكرامة الإنسان.

ويتبع هذا المسار نفسه فيديريكو لينزيريني Federico Lenzerini، الذي جادل في البداية لصالح "النسبية الثقافية المعتدلة"، حيث يتم الاعتراف بتأثير الثقافة في سياق أعمال حقوق الإنسان وحماية الهوية الثقافية. ويرى لينزيريني أن حقوق الإنسان يجب أن تمر عبر عملية "الثقافة"، وهي "عملية تفسيرية تهدف إلى إعطاء المعيار المجرّد لحقوق الإنسان محتوا مملوسًا، وذلك للسماح لهذا المعيار بتحقيق هدفه المتمثل في تعزيز الرفاهية والازدهار". فهو يرى أن تحديد العالمية يجب أن يجتاز اختبار "الشرعية الثقافية العالمية" من حيث ما إذا كان الحق مقبولًا حقًا في كل مكان، وفي الثقافات المختلفة. هكذا، يبدأ المفكرون الغربيون المرنون ببيان الانفتاح، لكنهم في نهاية المطاف يطالبون بتحويل كافة المذاهب إلى معايير العالمية الغربية. ويصبح الحوار مونولوجًا، حيث تبحث الرؤية المصنعة مسبقًا عن التكيف المحلي لفرض نفسها، بدلاً من البحث عن التفاهم. ووضع المعايير كمهمة مشتركة.

وهناك مجموعة أخرى من المواقف التي تؤيد التوجه غير الموحد نحو العالمية، ولكنها بدلاً من نموذج المرونة الغربية، فإنها تدعو إلى الحوار المتبادل. فمفهومهم للعالمية ينبني من خلال معايير حقوق الإنسان المدمجة في معاهدات حقوق الإنسان والممارسات المحلية

ويعتمد بعض هؤلاء العلماء بهدوء على سيادة المعايير الغربية، بينما يرى آخرون أن تحديد الازدهار البشري هو مفهوم يخضع لإعادة تعريف بشكل مستمر من قبل المجتمع.

باتباع هذا النهج، تدعو ديان أوتو Dianne Otto إلى عالمية مبنية على حوار تحويلي. كما تدعو أليسون رينتيلن إلى اتباع نهج حوارى وتجريبي يجد القواسم المشتركة بين الثقافات، بدلاً من تطبيق حقوق الإنسان من أعلى إلى أسفل. ويقترح توري ليندهولم أيضًا تقييمًا تجريبيًا ومتعدد الثقافات. ومع ذلك، في جوهر حججهم، فإنهم جميعًا يدعمون العالمية الغربية كمعيار يجب أن تصل إليه الثقافات الأخرى.

ويطرح القاضي السابق في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أندراس ساجو András Sajó اقتراحاً مماثلاً. ويؤكد أن العالمية ينبغي أن تنبثق من "التعامل الذي يحترم الآخر" وجهات نظر مختلفة حول محتوى معايير حقوق الإنسان، على أساس "التواضع والاعتدال". ويصر على أن "التغييرات في الممارسات المحلية المرغوبة (بل والمطلوبة) من قبل الغرب هي نتائج العولمة الغربية، وهو تطور لا يقاوم ولا علاقة له بالتفاهم المتبادل وثقافات حقوق الإنسان".

وتؤيد مجموعة أخرى من الباحثين أيضاً منظوراً حوارياً، إلا أنهم يضيفون عنصراً آخر: ألا وهو أن تحديد المعايير العالمية لا بد أن يكون عملية ذات طريقتين ومن القاعدة إلى القمة. وهذا يعني أن عملية وضع المعايير لا تبدأ بمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها في المحافل الدولية، والتي هي بعيدة كل البعد عن الأشخاص الذين تدعي مساعدتهم. بل يبدأ إنشاء

تفسيرات عالمية منبثقة عن الثقافات المحلية لكل بلد، من خلال النظر في كيفية فهم كل مجتمع للكرامة الإنسانية. كما أن النهج المنطلق من القاعدة يأخذ التنوع الثقافي على محمل الجد باعتباره حواراً ذا طريقتين، وينظر إلى العالمية باعتبارها مهمة مفتوحة وغير مكتملة. رؤية الخصوصية للعالمية تعددية ويُنظر إليها على أنها مشروع مشترك، معتبرة المشاركة المحلية جوهر المسعى.¹³

سادسا. فلسفة القانون وتيار ما بعد الحداثة:

لقد أصبح من الواضح أنه مع التحول العالمي نحو التلقين الإيديولوجي وإعادة تصميم الهندسة القانونية للدول الغير غربية، تغيرت طبيعة التفاعلات بين الكونية والخصوصية في جميع أنحاء العالم، وتزايدت حدة مطالب المعارضين غير الليبراليين للتغييرات القانونية التقدمية في سياقات دينية وسياسية مختلفة، كمعركة من يحاول الحفاظ على الهوية من جهة ومن يحاول الوصول إلى السلطة السياسية من جهة أخرى. ففي الخطاب السياسي الغربي المعاصر، أصبحت الارتباطات الوطنية، والهوية الوطنية، والمشاعر الوطنية، صفات سلبية تستدعي الإدانة، لأن هذا التوجه لا يواكب العصر. فكثيراً ما يرى صناع السياسات في العالم الغربي أن الولاءات الوطنية تشكل تحيزاً عفا عليه الزمن ويفضلون

¹³ García Escobar, Gabriela. "Norms versus Interpretations: Human Rights Universality Revisited" Global Jurist, vol. 23, no. 2, 2023, pages. 12-19.

<https://doi.org/10.1515/gj-2023-0001>

الارتباطات الموجهة نحو القيم والمبادئ القانونية الغربية. فوجهات النظر المتضاربة حول وضع القيم الوطنية والهوية تدعم التوتر الثقافي بين الدول المحافظة والقوى الغربية.

فعلما يبدوا أن تحول الخطاب السياسي الغربي من التعاون الاقتصادي مع باقي دول العالم إلى ترسيخ سيادة القانون مدفوعاً بإيديولوجية السيار الراديكالي الغربي وليس بالالتزام النزيه باحترام الخصوصية، يفسر الهجمات الإعلامية والديبلوماسية للقوى الغربية على الدول الغير منتمية للتيار الغربي على أساس أنها تعاني من "عجز في سيادة القانون" كوسيلة للترويج لشكل من أشكال إعادة بناء النظام الاجتماعي الدولي، من خلال تيار ما بعد الحداثة.

1. تيار ما بعد الحداثة ما بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية:

هناك سمتان تميزان عصر ما بعد الحداثة: أولاً، تراجع الدولة القومية، وثانياً نقد العقل والفكر العالمي. فمن ناحية، تشير مرحلة ما بعد الحداثة إلى تراجع قوة وفعالية الدولة القومية باعتبارها المؤسسة التنظيمية الرئيسية، حيث تتميز الحداثة بالإيمان بالعقل كما بدأه عصر التنوير (العقل الموضوعي يحل محل تعددية المعتقد الذاتي أو الديني)، من خلال إنشاء نظام الدولة القومية الحديثة مع صلح ويستفاليا (من خلال احتكار السلطة وترويض الصراعات الداخلية والخارجية)، ومن خلال التقدم العلماني (مع الانقسام المتزايد ما بين الدولة والدين)، وفي وقت لاحق من خلال التصنيع والبيروقراطية وإرساء الديمقراطية في بلدان العالم برمته. فقد أدى تطور المجتمع الحديث إلى تطور النظام الرأسمالي والأسواق

الحرّة والمنفتحة وسيادة القانون والديمقراطية والدولة باعتبارها المؤسسات الأكثر تقدماً للتنظيم الذاتي المعقول للمواطنين، وتعزيز الحرية الفردية والسعي لتحقيق الازدهار. واليوم، وفي سياق العولمة، أصبحت الدولة القومية مرهقة بشكل متزايد في محاولاتها لتخفيف نتائج الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية العالمية. وبما أن صلاحيات التأثير في السياق الدولي التي تتمتع بها الدولة القومية تظل مقيدة إقليمياً، في حين تقوم المنظمات والتكتلات الإقليمية والقوى الدولية بتوسيع أنشطتها خارج هذه الحدود، فإن الدولة القومية تفقد بشكل متزايد قدرتها على التوجيه السياسي والثقافي والأيدولوجي والمحافظة على خصوصيتها الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن عصر ما بعد الحداثة يمثل توجهها أيدولوجيا يرفض فكرة التبرير الشامل للأعراف والتقاليد الاجتماعية، ويتم الإشارة إلى هذا التوجه باسم "ما بعد الحداثة" والذي يتبنى فكرة أن الفكر الانساني لا يمكن دعمه في ضوء القيود المنهجية والفلسفية للنماذج الاجتماعية والثقافية غير القابلة للقياس العلمي بطبيعتها.

فتيار ما بعد الحداثة لا يتوافق مع تعددية التوجهات الثقافية والفلسفية المختلفة، من خلال إخضاعها للعقلانية الكونية كمرجع أساسي للتشريع وإعداد السياسات العمومية. فإن المعرفة حول ما هو صواب وما هو خطأ هي جزء لا يتجزأ من الممارسات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي فمحاولة إنشاء "خطاب فوقي" يشمل كل هذه الاختلافات بين الحضارات سيكون بمثابة فرض عقائدي غير مبرر لمفهوم أخلاقي عن الصواب أو الخطأ.

ففي هذه المرحلة من الفكر، التي تميز التفكير السوسيولوجي الحالي حول العولمة، هناك إدراك بأن التقارب بين الخصوصية والكونية ليس ضروريًا ولا مرغوبًا فيه؛ وأن الكيانات الفردية تختلف اختلافًا كبيرًا عن المجتمعات والثقافات الوطنية؛ وهذا التقارب أقل احتمالًا وأقل إنتاجية من التباعد، حيث أصبحت هذه المواضيع سمة من سمات ما بعد الحداثة. فمثل هذا التوجه ما بعد الحداثي الرامي إلى إعادة تشكيل الأنظمة القانونية والاجتماعية للمجتمعات، يغذي آمال الأنظمة الليبرالية في تحقيق مشروعها الاستراتيجي لإنشاء المجتمع العالمي. ومع ذلك، يبدو أن تيار ما بعد الحداثة متسامح للغاية مع تعددية الحركات الاجتماعية والحقوقية (كحركة النسوية Feminism وحركة الصحوة¹⁴ WOKE)، فإنه يفتقر إلى التوجيه المعياري الأخلاقي حول كيفية تغيير الأنظمة القانونية والاجتماعية وفي أي اتجاه. ويظل من غير المحدد الطريقة التي يجب بها التعامل مع تعدد أشكال الثقافات من أجل تجنب سيطرة نموذج واحد على النماذج الأخرى. فإن يتار ما بعد الحداثة لا يمكن أن يكون ذات فائدة عملية واضحة للفاعلين وصناع القرار لأنها لا تهدف إلى توضيح حدود

¹⁴بعد مرور عدة سنوات على الأحداث التي وقعت في فيرجسون بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى اضطرابات فيرجسون (تسمى أحيانًا انتفاضة فيرجسون أو احتجاجات فيرجسون أو أعمال الشغب في فيرجسون) والتي كانت عبارة عن سلسلة من الاحتجاجات وأعمال الشغب التي بدأت في فيرجسون بولاية ميسوري في 10 غشت 2014، في اليوم التالي لإطلاق النار المميت على المواطن الأمريكي من أصل أفريقي مايكل براون على يد ضابط الشرطة دارين ويلسون، حيث سحب ذلك انفجار ثقافي إيديولوجي متطرف والذي أطلق عليه ماثيو إيجلاسias Matthew Yglesias الصحفي الأمريكي مفهوم "الصحوة الكبرى" "Great Awakening"، والتي يسميها بعض المفكرين بـ "حركة الصحوة" wokeness التي تعتبر إيديولوجية ليبرالية يدفعها مبتكروها والمدافعون عنها نحو الأصولية، ومن الانتقال للدفاع عن حقوق الأقليات العرقية التي تعاني من التمييز بسبب العرق واللون إلى التركيز على الأقليات الجندرية والجنسية. انظر:

Matthew Yglesias, 'The Great Awakening :A hidden shift is revolutionizing American racial politics — and could transform the future of the Democratic Party'. Apr 1, 2019, Vox.

شاهد في 2023/11/20 في

<https://www.vox.com/2019/3/22/18259865/great-awakening-white-liberals-race-polling-trump-2020>

مشاريعه الأيديولوجية. فالحاجة إلى استجابة مناسبة لهذه الاشكاليات تجعل من الضروري وجود فلسفة نقدية حديثة¹⁵.

2. فلسفة القانون ما بين الدولة والنظام العالمي المعاصر:

لقد تم تصور الدولة الدستورية في القرن التاسع عشر باعتبارها الآلة المثالية للهندسة الاجتماعية. فقد منحها دستورها الرسمي والمصطنع قوة ومرونة لم يحصل عليها أي كيان سياسي سابق من قبل. فكانت تتوفر على قوة خارجية وداخلية، حيث تمارس خارجيًا بالقوة العسكرية والاقتصادية ضد الدول الأجنبية والمنافسين؛ وتُمارس داخليًا، بموجب القانون بشكل أساسي، ضد المعارضين الداخليين. وتستمد هذه المرونة من القدرة على التلاعب والتغيير المؤسسي والقانوني غير المحدود تقريبًا. ولقد حولت هذه القدرات المدهشة الدولة إلى وحدة طبيعية -متجانسة مكانيًا وزمانيًا - للتغيير الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي.

غير أنه في ظل التطورات التي يشهدها العالم أصبح من اللازم على الدول لكي تصبح أكبر تجانسا مع النظام العالمي أن يتم تجنيس قوانينها الوطنية وفقا للمعايير الكونية. خاصة وأن تصور النظام العالمي باعتباره يعكس الإطار الزماني والمكاني للرأسمالية النيوليبرالية، يساعد على كشف النقاب عن الاستراتيجيات والأيديولوجية والبراغماتية الكامنة وراء هاتين

¹⁵ Georg Scherer, A. and Patzer, "Beyond universalism and relativism: Habermas's contribution to discourse ethics and its implications for intercultural ethics and organization theory", Tsoukas, H. and Chia, R. (Ed.) Philosophy and Organization Theory (Research in the Sociology of Organizations, Vol. 32), Emerald Group Publishing Limited, Bingley, 2011, pages 4-7.

[https://doi.org/10.1108/S0733-558X\(2011\)0000032008](https://doi.org/10.1108/S0733-558X(2011)0000032008)

العمليتين -التوأمة- المتمثلتين في إعادة تجنيس الدولة وقانونها، وفقا للمعايير والهندسة الاجتماعية والسياسية التي يفرضها النظام الدولي المعاصر.

وفي ظل هذا السياق العالمي، يصعب على الدول أن تحتكر صناعة القانون الوطني، فقد طور النظام العالمي الذي يعمل على "المستوى فوق الوطني"، قانونه النظامي الخاص، والذي تم فرضه على صناعات التشريع الوطني للدول. علاوة على ذلك، جنباً إلى جنب مع هذا القانون فوق الوطني أو العابر للحدود، استمرت أشكال مختلفة من القوانين الوطنية في الوجود أو ظهرت بالفعل من جديد كأنظمة قانونية محلية، تحكم مجموعات محددة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية. غير أن النظام الدولي المعاصر يسعى إلى أحادية الأنظمة القانونية المتوافقة مع المعايير الكونية، من خلال القضاء على الإمكانيات التحريرية للقانون الوطني في مواجهته للتأثيرات الخارجية التي تهدف إلى فصل القانون عن الدولة القومية، عبر ملائمة القوانين الوطنية مع المعايير والثقافة القانونية للحدثة العابرة للحدود الوطنية¹⁶.

¹⁶ Rehman, J. 'Towards a new common sense. Law, science and politics in paradigmatic transition'. Liverpool Law Rev 18, 109-110 (1996), pages 95-96.
<https://doi.org/10.1007/BF02440175>

المحور الثاني: عولمة أيديولوجية "الووكيزم Wokeism" الغربية

ويُستخدم مصطلح **Wokeism** بالدول الغربية على نطاق واسع إلى نوع جديد من "سياسات الهوية"¹⁷ التي تعزز المساواة والتنوع في الهويات العرقية والجنسية والجنسانية، وتطالب بإلغاء بعض المصطلحات والضمائر التي تنم عن التمييز الجنسي في اللغة ك (هو) و(هي). وغالبًا ما يصف السياسيون والمثقفون "حركة الصحوة" بأنها شكل جديد من أشكال اليسار الراديكالي، ومزيجًا من الماركسية وما بعد الحداثة، ونوع جديد من النيوليبرالية التي تدعم الرأسمالية والفردية، حيث يتم توظيفها بكثافة من قبل الشركات الكبرى والأحزاب السياسية اليسارية الرئيسية بالدول الغربية. ويعتبر نشطاء هذه الحركة أنفسهم المدافعون عن العدالة الاجتماعية، لكن الأمر لا يتعلق بالعدالة الاجتماعية ولكن برؤية جديدة للعالم التي تتمحور حول الترويج للمثلية وتغيير الجنس وتعزيز ظواهر التدمير الذاتي التي تتعارض مع الطبيعة البشرية، مثل تدمير الأسرة التقليدية، والتطبيع مع التحول الجنسي، وتعزيز الحياة بدون أطفال، ودمج تجارب الذكاء الاصطناعي على جسم الانسان، وما أصبح يطلق عليه بمفهوم "ما بعد الإنسانية"... فهذه الرؤية التبشيرية تهدف إلى مكافحة (الشر المتمثل في القيم والهويات الوطنية والمرجعيات الثقافية والدينية) في المجتمع باعتبارها كديانة بيوريتانية تركز على المتعة والاستهلاك¹⁸ من خلال الفصل بين الخير و"الشر" المتمثل في رهاب المثليين **LGBTphobic** ورهاب التحول الجنسي **transphobia** ورهاب الجنس **genderphobia** من خلال شبكات اجتماعية وسياسية واقتصادية لا حصر لها. فقد أصبحت "حركة الووكيزم" بمثابة دين النخب الغربية، "دين بدون مغفرة" والذي لا يستطيع التخلي عن

¹⁷يشير مفهوم "سياسات الهوية" المثقل أيديولوجياً إلى الحركات الاجتماعية الرامية إلى الحصول على الاعتراف بالمجموعات العرقية وبعض الفئات ذات الشذوذ الجنسي. ويمكن تصنيف سياسات الهوية على نطاق واسع إلى نوعين: (1) السياسات الانفصالية الراديكالية، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات بدءًا من العنف وحتى الحث على الاعتراف من خلال الوسائل السياسية التقليدية؛ و(2) سياسات الهوية في ظل التعددية الثقافية، والتي تسعى من خلالها بعض الفئات إلى الاعتراف بها داخل المجتمعات التعددية.

¹⁸تطهيرية أو البيوريتانية بالإنجليزية Puritanism أو Puritan، هي مذهب مسيحي بروتستانتية يجمع خليطاً من الأفكار الاجتماعية، السياسية، اللاهوتية، والأخلاقية. ومن الآثار المهمة للحركة التطهيرية، بسبب تأكيدها حرية الفرد، ظهور برجوازية جديدة، فالحرية الفردية وما رافقها من نجاح في مجال الصناعة، جعل أتباع البيوريتانية يهتمون بالثروة والمتعة وحب التملك.

معتقداته التي تهدف إلى إلغاء الثقافة واستئصال أي هوية وطنية أوقيم تتعارض مع ايديولوجيته، من خلال إعادة بناء التاريخ وإلغاء المعتقدات والقيم بطريقة جذرية.

وتعتبر حركة الووكيزم ايديولوجية ثورية تتمظهر من خلال اجندات السياسة الخارجية للدول الغربية والمؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات التي تهدف إلى إعادة تشكيل الهندسة الاجتماعية التي نعرفها أو عرفناها حتى وقت قريب. فحركة الووكيزم تطمح إلى خلق نظام اجتماعي عالمي جديد ينبنى على قيم مذهب المتعة والترفيه والتقسيم الشامل للمجتمع، ومن المؤكد أن عولمة هذه الحركة الايديولوجية يمكن أن يكون لها آثار ضارة للغاية على الحضارة الغربية والإنسانية جمعاء.

ويهدف هذا الكتاب إلى تحليل مفاهيم وأسس حركة الووكيزم كنوع محدد من ممارسات "الوعي بالتمييز" التي تدعيها حركة العدالة الاجتماعية المعاصرة. مع تحديد مبادئ واستراتيجيات هذه الحركة التي أصبحت تركز بشكل متزايد على (النظرية النقدية Critical theory)¹⁹ وإلى الاستبداد على حساب القيم والهويات الوطنية. ويتمظهر ذلك بشكل ملحوظ من خلال ربط "حركة الووكيزم" بتيار "ما بعد الحداثة التطبيقية Applied Postmodernism"²⁰ التي تتضمن الحركة النسوية المتقاطعة واليسار الراديكالي، إضافة إلى موجة جديدة من سياسات الهوية الجنسانية، والموجة الثالثة من مناهضة العنصرية ذات البعد الجنساني، مع التركيز على مظاهر عولمة أيديولوجية الووكيزم من خلال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

¹⁹ في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، يستخدم مصطلح النظرية النقدية للإشارة إلى تقييم ونقد فكري للمجتمع والثقافة، بواسطة المعرفة المستمدة من العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويوجد للنظرية النقدية أصول في علم الاجتماع والنقد الأدبي أيضًا. وتصبح النظرية نقدية، كما وصفها عالم الاجتماع ماكس هوركهايمر، بقدر ما تسعى إلى تحرير البشر من الظروف التي تستعبدهم. يصف مصطلح النظرية النقدية كما هو مستخدمًا في علم الاجتماع والفلسفة السياسية، الفلسفة الماركسية الغربية لمدرسة فرانكفورت، والتي تم تطويرها في ألمانيا خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ويطلق عليها باللغة الإنجليزية بـ critical theory أو النظرية الاجتماعية النقدية.

²⁰ وفقًا لنظرية ما بعد الحداثة التطبيقية، فقد تم بناء المجتمع لخدمة المجموعات المهيمنة من خلال خلق وإدامة الخطابات – طرق التحدث عن الأشياء – الموجودة لتهميش الأشخاص الملونين وخاصة النساء الملونات، بشكل إيجابي وسلبي. أي أن ما بعد الحداثيين التطبيقيين يعتقدون أن الطريقة التي نعرف بها ما هو صحيح والطريقة التي يعمل بها المجتمع قد تم بناؤها بشكل مصطنع من خلال حديث الأشخاص البيض، بما في ذلك كيفية إنتاج المعرفة وتوصيلها. علاوة على ذلك، فإن هذا البناء الاجتماعي كان ولا يزال وسيظل كذلك ما لم يتمكن النشطاء من إعادة تشكيل المجتمع.

أولاً. حركة الووكيزم: النشأة والتطور

سوف نتطرق في هذا المحور إلى الأصول التاريخية الليبرالية لنشأة حركة الووكيزم وتطورها، والتي انتقلت من تبنيتها للمبادئ الليبرالية لتصبح أكثر راديكالية فيما بعد.

1. الأصول الليبرالية لحركة الووكيزم:

إن توجهات حركة "الووكيزم" كشكل متطرف لليبرالية باسم "العدالة الاجتماعية" هي بطاقة الدعوة لهذه الحركة. فالتنافر المعرفي لهذه الحركة لا ينشأ من المبادئ الليبرالية، بل من الهوية الليبرالية، حيث أدى اهتمام الليبرالية بطغيان الأغلبية إلى إنتاج "حساسية أقلية" تحولت إلى يسار حداثي يسعى إلى الكمال، والذي يعد غير ليبرالي إلى حد كبير. وهو ما يطلق عليه الفيلسوف والمفكر السياسي أشعيا برلين Isaiah Berlin بما يسمى بـ "الليبرالية السلبية"²¹ التي تعد كمجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى تنظيم السلوك الاجتماعي من خلال تعظيم حرية الفرد إلى الحد الذي تكون فيه جل الأفعال متاحة له بهذا المعنى السلبي. أما "الحرية الإيجابية" فهي إمكانية التصرف بطريقة مسؤولة تمكن الفرد من السيطرة على حياته وتحقيق أغراضه الأساسية. في حين أن الحرية السلبية تُنسب عادةً إلى الأفراد، فإن الحرية الإيجابية تُنسب أحياناً إلى الجماعات، أو إلى الأفراد الذين يُعتبرون

²¹الحرية السلبية هي غياب العوائق أو الحواجز أو القيود، حيث يتمتع الفرد بالحرية السلبية إلى الحد الذي تكون فيه الأفعال متاحة له بهذا المعنى السلبي. الحرية الإيجابية هي إمكانية التصرف - أو حقيقة التصرف - بطريقة تمكن الفرد من السيطرة على حياته وتحقيق أغراضه الأساسية. في حين أن الحرية السلبية تُنسب عادةً إلى الأفراد، فإن الحرية الإيجابية تُنسب أحياناً إلى الجماعات، أو إلى الأفراد الذين يُعتبرون في المقام الأول أعضاء في مجموعات معينة. <https://plato.stanford.edu/entries/liberty-positive-negative/>

في المقام الأول أعضاء في مجموعات معينة.²² فحتى لو كان الهدف مقتصرًا على الليبرالية السلبية – ضمان حقوق متساوية لجميع الأفراد – يجب على الليبراليين أن يعتمدوا على نفس استراتيجيات الحركة التي يعتمدها خصومهم المحافظون. وهذا يعني توليد الرموز والروايات والأحداث والأبطال والشعارات والقادة الكاريزماتيين، والذين لا ينتهي دورهم فقط عندما تنجح حركة ما، مثل حق المرأة في التصويت، فإنهم على عكس ذلك يبقون بشكل مستمر كمستنسخات ثقافية تهدف إلى إدامة نفسها، ويستمرون كهويات اجتماعية قوية تعمل على توسيع أهدافهم، من خلال "زحف مفهوم الحريات الفردية" لضمان استمرارهم في البقاء على صلة بموضوع حقوق الانسان، عبر استغلال عواطف وموارد المجتمع.

فعندما كانت الليبرالية تتمحور حول مكافحة النخب الاستبدادية مجازيًا، كانت رواياتها ترتكز على أفكار الديمقراطية والأمة، وبمجرد تحول الليبرالية من الدفاع عن حقوق الأغلبية إلى حماية حقوق الأقليات، تغير السرد. فعندما يتعلق الأمر بحقوق الكاثوليك واليهود (في البلدان البروتستانية مثلًا)، أو الأقليات العرقية، أو مجتمع المثليين، فإن "الأشرار" يشكلون الأغلبية الذين يهددون الأقليات التي تحتاج إلى الحماية. وبالتالي بدأ الاقتران العاطفي نحو الأغلبية بالحد والأقلية بالتعاطف بهذه الطريقة.

²² [Stanford Encyclopedia of Philosophy](https://plato.stanford.edu/entries/liberty-positive-negative/), Positive and Negative Liberty, First published Thu Feb 27, 2003; substantive revision Fri Nov 19, 2021

فالهوية الليبرالية التي أصبحت معتادة على التعاطف مع الأقليات ضد الأغلبية "القمعية" سوف تدفع الليبراليين إلى الابتعاد عن المبادئ الليبرالية، مع الاحتفاظ بتسمية "الليبرالية". حيث تم تصميم وسائل مختلفة لتسوية مجموعة من القضايا، بدءًا من التأكيد على أن الأقليات يحتاجون إلى المساواة قبل أن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم وفقا لنظرية الفيلسوف الأمريكي جون راولز John Rawls القائلة بأنه "إذا كان على الناس اختيار تيار سياسي في مقابل معرفة مدى الامتياز الذي سيحصلون عليه، فإن معظمهم سيختارون اليسار الليبرالي". ونتيجة لذلك، انقسمت الليبرالية إلى قسمين؛ يمينيين ليبراليين وليبراليين يساريين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تمثل حقوق حمل السلاح، والمشاعر المناهضة للحكومة، ومعاداة الشيوعية تقليدًا يمينيًا ليبراليًا. لكن "الفردية الفوضوية" **Individualist Anarchism**²³ التي تؤكد على سمو الحرية والاستقلالية الفردية على حساب الجماعة في القرن التاسع عشر، والتقدمية الليبرالية في أوائل القرن العشرين، كان لها دور مهم في ميلاد تقليد ليبرالي يساري حدائي، الذي يعد أحد أهم مناصري "حركة الووكيزم" حاليًا، باعتبارهم أحفاد الليبراليين التقدميين الأوائل²⁴.

²³تؤكد نظرية الفردية الفوضوية على سمو الحرية والاستقلالية الفردية على حساب الجماعة، هذه الأخيرة التي تعتبر قمعية. وغالبًا ما ينظر الفوضويون الفرديون إلى الطبيعة البشرية بعبارات متفائلة تمامًا، ويفهمون أن البشر أخلاقيون بشكل أساسي وقادرون على اتخاذ القرارات الصحيحة لأنفسهم. <https://www.studysmarter.co.uk/explanations/politics/political-ideology/individualist-anarchism>

²⁴ Eric Kaufmann, supra.

2. الحداثة اليسارية كورث راديكالي لليبرالية

إن ما شهدناه على مدى القرن الماضي، هو تطرف ثابت في التناقض العاطفي بين الهوية الليبرالية المؤيدة للأقليات والمناهضة للأغلبية. وتمثل الحركة التقدمية الليبرالية في العقد الأول من القرن العشرين شرنقة مهمة للإيديولوجية المهيمنة اليوم، وهي مزيج من الأفكار الليبرالية واليسارية التي يسميها البعض بيسار الحداثة أو الحداثة اليسارية. وفي حين أن معظم التقدميين فضلوا تقييد الهجرة إلى جانب دعم الرعاية الاجتماعية والدعم الاقتصادي للطبقة العاملة، كان التقدميون الليبراليون أول من جمع بين الإصلاح الاجتماعي اليساري والرؤية العالمية التقدمية. فبحلول سنة 1910، بدأ جيل جديد يتبنى العملية التكرارية لتضخيم ثنائية الأغلبية والأقلية، وإدانة التراث الأنجلو بروتستانت صراحة. حيث جمعت الطليعة الحداثية في قرية غرينتش Greenwich بالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأول من القرن العشرين بين التجريبية في الفنون والحماس للمهاجرين الجدد من أوروبا الذين كانوا يعيدون تشكيل التركيبة العرقية للمدن الكبرى بالساحل الشرقي بالولايات المتحدة الأمريكية بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين. حيث احتفل المثقفون الذين اجتمعوا في قرية جرينتش في العقد الأول من القرن العشرين بالفردية الإبداعية بدلاً من التكيف الاجتماعي، والارتجال بدلاً من الخبرة، والرؤية الفنية بدلاً من البراغماتية السياسية.

ومنذ ذلك الحين، ألهمت تقاليدهم اليسار الأمريكي القديم والجديد؛ "كالحركات من أجل المرأة والتحرر الجنسي"، والعديد من الجهود التي تلت ذلك لإعادة تعريف الثقافة الأمريكية باعتبارها تعددية ومتنوعة وعالمية. وشملت هذه النضالات حركات من أجل الحقوق المدنية، والحريات المدنية، وزيادة المشاركة الديمقراطية من قبل جميع أفراد المجتمع.²⁵ وأثناء تلك الحقبة حث الكاتب راندولف بورن²⁶ Randolph Bourne، زملائه الأنجلوسكسونيين على التخلص من تربيتهم الريفية والاستفادة من المهاجرين الجدد المثيرين للاهتمام للعثور على "النعمة العالمية". وعلى النقيض من ذلك، تم حث المهاجرين مثل اليهود على "التمسك" بإيمانهم وثقافتهم وعدم الاستسلام لإغراء الاندماج، وبالتالي التحول إلى "سلالات ثقافية مختلطة".

والنتيجة هي ما يعرف "بالتعددية الثقافية غير المتكافئة" حينما تتعرض الخصائص الثقافية القيمة للتهديد من خلال التفاعل مع الأيديولوجيات المختلفة²⁷؛ فالانتماء العرقي أو التمييز على أساس الهويات شيء ايجابي بالنسبة للأقليات، وسلبي بالنسبة للأغلبية. حيث أدى

²⁵ EMMA GOLDMAN, « Greenwich Village Intellectuals in the Early 20th Century.

<https://www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/goldman-greenwich-village-intellectuals-early-20th-century/>

²⁶ كان راندولف سيليمان بورن (30 ماي 1886 - 22 ديسمبر 1918) كاتبًا تقدميًا ومتفقدًا ولد في بلومفيلد، نيو جيرسي، وتخرج من جامعة كولومبيا. يعتبر متحدثًا باسم الشباب المتطرفين الذين عاشوا خلال الحرب العالمية الأولى.
²⁷ في الكثير من الخطاب السياسي المعاصر، تتعرض الخصائص الثقافية القيمة للتهديد من خلال التفاعل مع الآخرين المتميزين ثقافيًا، مثل المهاجرين أو الأغلبية المهيمنة. وغالبًا ما يعزز هذا التفاعل الكفاءة بين الثقافات، والقدرة على التفاعل بنجاح عبر الحدود الثقافية، ويساهم في خلق مخاوف من الخسارة الثقافية.

Bunce, J.A. Cultural diversity in unequal societies sustained through cross-cultural competence and identity valuation. *Humanit Soc Sci Commun* 8, 238 (2021).

<https://doi.org/10.1057/s41599-021-00916-5>

هذا التناقض في التوجه الأيديولوجي لليساريين الحداثيين إلى إنشاء مجموعة أقليات مناهضة للأغلبية، والتي تشكل روح ثقافة "حركة الووكيزم" حالياً.

وتكمن جذور الحداثة اليسارية في الليبرالية الأقلية، وليس الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، كانت علاقة الليبراليين ذوي الميول اليسارية متوترة مع الاشتراكية، ورغم انجذاب العديد من اليساريين الحداثيين إلى التيار الماركسي، فقد وجدوا أنفسهم منفردين من التوافق العقائدي للاشتراكية السوفييتية ومطالبها السياسية. فقد كان جل اليساريين الحداثيين منجذباً إلى الترف والشهوانية والانغماس في الذات بدلاً من كآبة النضال الاشتراكي، مفضلين بذلك فرويد على ماركس.²⁸

ثانياً. حركة الووكيزم: المبادئ والأجراء المكونة لها

قبل تحليل ثقافة الووكيزم، من الضروري أن ننظر إلى ما تعنيه في الواقع وما هو تعريفها الحقيقي. ففي اللغة الإنجليزية، كلمة استيقض أو صحا Woke هي نعت للماضي من الفعل "صحو". ووفقاً لقاموس ميريام وبستر Merriam-Webster، في العامية الأمريكية، يشير المصطلح إلى الوعي والاهتمام الشديد بالحقائق والقضايا الاجتماعية الهامة (خاصة قضايا العدالة العرقية والاجتماعية). ووفقاً لقاموس ميريام وبستر، يُستخدم مصطلح استيقض أو صحا woke أيضاً في سياق سلبي لإدانة الليبراليين الراديكاليين، خاصة عندما يتم استخدام المصطلح من طرف التيار اليميني المحافظ. ويزعم الكاتب الأمريكي شادي حامد Shadi

²⁸ Eric Kaufmann, supra.

Hamid أن "المحافظون ينظرون إلى الليبراليين اليوم على أنهم محاربون ثقافيون مستيقظون ويشكلون تهديدًا وجوديًا للأمة وتقاليدها"²⁹.

1. الإطار المفاهيمي لحركة الووكيزم:

يعبر عن مصطلح "استيقظ أو اصحاح" Woke عن النظرة المتميزة التي يرى بها نشطاء حركة "الووكيزم" إلى العالم والأشخاص. وتعرف نظرتهم إلى العالم تحت عدة مفاهيم؛ كالعدالة الاجتماعية التي تنبني على نظرية ما بعد الحداثة، أي بمعنى "استيقظ واصحاح" على وجهة نظر مختلفة بشأن العالم. وبالتالي فهذا المفهوم يمثل الأشخاص والجماعات الذين لديهم منظور مختلف للعدالة الاجتماعية ويلتزمون به. وتشمل نظرة حركة "الووكيزم" للعالم عددا من النظريات المختلفة المتعلقة بعدم المساواة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ويشمل المصطلح نظرية العرق النقدية ونظرية مثلي الجنس **Queer theory**³⁰ التي تفترض أن الجنس -ذكوريًا أو أنثويًا أو غيره - للفرد لا يتم تحديده حصريًا من خلال جنسه البيولوجي (ذكر أو أنثى)، ولكن من خلال بيئته الاجتماعية والثقافية، ومن خلال تاريخ حياتهم أو من خلال اختياراتهم الشخصية.

التعريفات الرئيسية لحركة الووكيزم³¹:

²⁹ Matija Šerić, supra.

³⁰ نظرية اجتماعية وفلسفية تفترض أن النشاط الجنسي، ولكن أيضًا الجنس - ذكوريًا أو أنثويًا أو غيره - للفرد لا يتم تحديده حصريًا من خلال جنسه البيولوجي (ذكر أو أنثى)، ولكن من خلال بيئته الاجتماعية والثقافية، ومن خلال تاريخ حياتهم أو من خلال اختياراتهم الشخصية.

³¹ Center For Renewing America, WOKE: KEY DEFINITIONS AND CONCEPTS, MARCH 15, 2023.

<https://americarenewing.com/issues/defining-woke-key-definitions-and-concepts/>

الووكيزم: أيديولوجية ترى أن المجتمع قمعي بشكل أساسي على أساس العرق والهوية. وتهدف هذه الحركة إلى تقسيم المجتمع على أساس العرق والجنس والتفضيل الجنسي من أجل تحقيق المساواة في النتائج، ومن خلال التمييز لصالح المجموعات المضطهدة.

نظرية العرق Race Theory: نظرية تطبيقية تعتبر أن أمريكا ومؤسساتها الرئيسية عنصرية بشكل منهجي وغير قابل للإصلاح ضد الأشخاص ذوي البشرة الداكنة، وأن كل بنية اجتماعية (بما في ذلك الكنائس والشركات والوحدات العائلية) تحتوي على جوانب من العنصرية، وأن هذه العنصرية هي سمة دائمة للحياة الأمريكية الغربية. بالإضافة إلى ذلك، تدعي هذه النظرية أن أشياء مثل الكفاءة والمعايير والاختبار والدرجات والموضوعية تعاني من الانحراف.

المنافسة التفضيلية: تعني المساواة القسرية في النتائج ورفض تكافؤ الفرص، وتتطلب بدلاً من ذلك تحديد الأولويات على أساس الهوية أو التمييز في التوظيف وتوزيع المزايا والخدمات والعقود الحكومية.

التنوع والإنصاف والشمول: تعني البيروقراطية المؤسسية والسياسات العمومية التي تفرض أجندة حركة الووكيزم داخل الحكومة وقطاع الأعمال والتعليم. وتعد أداة مهمة لتعزيز أجندة هذه حركة لإعادة تشكيل المجتمع. وتحقيق العدالة وفقاً لهذا التوجه نتائج متساوية ولكن فقط بالنسبة للفئة المنتمية لإيديولوجية الووكيزم. أما الشمول فهو مخصص فقط لأولئك الذين يتبنون نظرية الووكيزم عبر العالم.

التقاطعية: نوع من سياسات الهوية التي تجمع بين السمات والخصائص (العرق، والتفضيل الجنسي، وما إلى ذلك) لتشكيل هويات هرمية تعزز تصور الفرد بأنه أكثر اضطهادًا من المجموعات الأخرى، من خلال تحفيز المنافسة بين المجموعات والافراد من أجل تحديد من هو الأكثر اضطهادا ومعاناة من التمييز.

مناهضة العنصرية الجنسية: تهدف مناهضة العنصرية الجنسية إلى تكريس مفهوم جديد للتمييز العنصري ينبنى على الهوية الجنسانية من أجل تحقيق "العدالة" لفئات معينة في المجتمع.

الاستجابة الثقافية: مفهوم يرفض التوافق مع الثقافات المحافظة، ويمنع المجتمع (في سياق التعليم، والأطفال) من الالتحام والتجانس كشعب واحد. فهو يقوض الثقافة بينما يقوم بالترويج إلى ثقافة "الووكيزم". فعلى سبيل المثال، يدعو مركز متروبوليتان لأبحاث المساواة تحويل المدارس التابع لجامعة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، في توجيهاته حول كيفية تشجيع تقسيم مجموعات معينة من التلاميذ بالمدارس على أساس التوجه الجنسي (المثلية).

التعلم العاطفي الاجتماعي: هي الوسيلة التي يتم من خلالها إدخال النظريات النقدية في نظام التعليم من الروض إلى الصف الثاني عشر من التعليم الثانوي. فعلى هذا النحو، يتم استخدام التعلم الاجتماعي والعاطفي لتعليم الأطفال كيفية تفسير واستيعاب هوية

الأشخاص من حولهم، وكيفية التفكير في المجتمع، ثم عن قصد كيفية التصرف اجتماعيًا وفقًا لوجهة نظر عالمية تنبني على نظرية "الووكيزم".

الحكام البيئية والاجتماعية: وهي أداة مالية تستخدمها المؤسسات والشركات المالية الدولية تهدف من خلالها إلى معاقبة الشركات التي لا تتبنى معايير حركة "الووكيزم"، من خلال حرمانها من القدرة على الحصول على القروض ورأس المال. والهدف من ذلك هو جعل العدالة الاجتماعية بمفهوم "الووكيزم" جزء من "درجة الائتمان" التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات.

أيديولوجية النوع الاجتماعي: ترى أن جنس الفرد مستقل عن جنسه البيولوجي، ويمكن تغيير الجنس البيولوجي ليناسب الإحساس الشخصي للفرد بالجنس الذي ينتمي إليه. وهدف هذه الأيديولوجية هو مهاجمة وتخريب وطمس الأخلاق الجنسية التقليدية، بما في ذلك الأسرة النووية.

2. مكونات حركة الووكيزم Wokeiness

في السنوات الأخيرة، تم استخدام مصطلح ووكيزم كاختصار للترويج للعديد من الأفكار الليبرالية واليسارية، كأيديولوجية النوع الاجتماعي وأجندة المثلية والتحول الجنسي LGBT+³²، ومكافحة تغير المناخ، والنسوية، والهجرة، وحماية الأقليات؛ هذه الحركة التي تسمى تقدمية، ولكن السؤال هو ما إذا كان مناصروها يحققون التقدم الاجتماعي في الممارسة

³²هي اختصارات تستخدم لوصف المثليات والمتألمين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس.

العملية؟ حيث يريد أنصار حركة الووكيزم إعادة تشكيل الأسس الثقافية والحضارية الغربية وباقي الحضارات بشكل تدريجي وبطريقة ثورية. فهم يريدون التقليل من قيمة الأفكار الفلسفية التي بني عليها العالم الغربي من هوميروس إلى شكسبير. كما تقوم ثقافة الووكيزم على فرضية الارتقاء وإعادة تأهيل الضحايا "التاريخيين" وتأكيد حقوق الأقليات والمجموعات العرقية والأقليات الجنسية. فقد أدرك الفيلسوف الفرنسي رينيه جيرار René Girard جوهر الأمر جيداً، حيث اعتبر أنه "يتم استغلال بعض الفئات الاستثنائية على مدار التاريخ من أجل خلق إيديولوجية ضحايا التمييز الجنسي والجنسدي القادرة على بناء حضارة غربية جديدة تماماً. حيث يتم الآن إنشاء أيديولوجية وثنية جديدة ما بعد المسيحية والتي تتولى "رعاية الضحايا" من أجل طرد تأثير المسيحية وإنشاء مجتمع تقديمي جديد لم تعد فيه المعايير المسيحية قائمة".

وتعد أيديولوجية النوع الاجتماعي وأجندة LGBT جزءاً مهماً من حركة الووكيزم. ففي بريطانيا مثلاً، تنصح منظمة LGBTQ+ Stonewall، التي تدير مؤشر المساواة في مكان العمل، الشركات بالتوقف عن استخدام كلمة "الأم". ففي كل مكان في العالم الغربي، تُبذل الجهود لإلغاء التعريف الكلاسيكي للوالدين باعتبارهما "الأب" و"الأم" وإدخال المصطلحين "الوالد 1" و"الوالد 2". الشيء الذي يعتبر إلغاء للعائلة التقليدية التي كانت موجودة منذ بداية الإنسانية. فإذا لم يتمكن الطفل من مناداة والده وأمه بأسمائهما الحقيقية، فسيتم إنشاء نموذج جديد تُفقد فيه الأدوار العائلية التقليدية، بالإضافة إلى معنى العائلة.

وكمثال على ذلك، فقد عانت الكاتبة ومؤلفة هاري بوتر الشهيرة، جيه كيه رولينج، J. K. Rowling من مطاردة إعلامية بعد أن "أعجبت" بتغريدة لمايا فورستاتر، التي فقدت وظيفتها سنة 2019 بعد نشرها عبر المنصة الرقمية تويتر عبارة بأن "الرجال ليسوا نساء"، بسبب معارضتها لإيديولوجية المتحولين جنسياً، أي إمكانية قيام الرجال بتقديم أنفسهم كنساء. وبحسب أيديولوجية المتحولين جنسياً، أصبح من الشائع أن يتحول الرجل الذي كان عضواً في الرياضات الرجالية، مثل الملاكمة أو السباحة، إلى الرياضات النسائية على أنه "امرأة متحولة جنسياً" ويفوز بالمراكز الأولى ويحطم الأرقام القياسية. ويستحضر اليساريون الغربيون (كثيرون وليس كلهم) مبادئ الووكيزم من أجل تحقيق "العدالة الاجتماعية"، وفي الوقت نفسه، تكتسب الحركة المناهضة "للووكيزم" قوة متزايدة، والتي أصبحت ذات شعبية مثل نقيضها الذي تحارب ضده. حيث يعد شعار Woke vs. Anti-Woke جزءاً من الصراع الثقافي بين اليسار واليمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في العديد من الدول الغربية. بالنسبة للبعض، تعتبر أفكار الووكيزم أمراً خطيراً يحد من حرية التعبير وتهدد النظام الاجتماعي. وقد خلص استطلاع رأي أجرته صحيفة USA Today في مارس 2023 أن ما يقرب من 39% ممن شملهم الاستطلاع يتفقون مع تعريف الحزب الجمهوري لكلمة "Woke"، "أن تكون على صواب سياسي مفرط وتتحكم في حرية تعبير الآخرين"، والنتيجة هي جدالات شرسة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الأماكن العامة.

وبالتالي، فمن الواضح أنه تحت عباءة حماية الأقليات، هناك حماسة ثورية تبتغي إعادة تشكيل المجتمع الذي نعرفه. فحركة الووكيزم تتطلع إلى إنشاء عالم جديد يشكل قطيعة

مع القيم والمرجعيات الثقافية والحضارية، فهي لا تنبني على القيم الدينية والثقافية التقليدية، ولكن على قيم مذهب المتعة والترفيه والتقسيم الشامل للمجتمع. فقد رفض العالم الغربي بشكل واقعي الأسس الدينية في السياسة منذ زمن طويل، والآن يخطو خطوات إلى الأمام ويريد التخلص تمامًا من وجهات النظر الدينية بصفة عامة من خلال أيديولوجية حركة الووكيزم. فلا يتعلق الأمر فقط بالقضاء على المسيحية كدين غير مرغوب فيه (كما كان الحال في الكتلة الشرقية)، بل يتعلق الأمر بتعزيز ظواهر التدمير الذاتي التي تتعارض مع الطبيعة البشرية، مثل تدمير الأسرة التقليدية، وتشجيع التحول الجنسي، وتعزيز الحياة بدون أطفال، ودمج تجارب الذكاء الاصطناعي على جسم الانسان وما أصبح يطلق عليه بمفهوم "ما بعد الإنسانية". ومن المؤكد أن مثل هذه الاتجاهات يسكون لها آثار ضارة للغاية على الحضارة الغربية والإنسانية جمعاء. فانخفاض معدلات المواليد في معظم الدول الغربية هو مؤشر يتحدث عن نفسه. فقد بلغ معدل المواليد في الولايات المتحدة 1.7 خلال 2022. في حين ينبغي الوصول إلى معدل 2.1 طفل لكل امرأة حتى لا يتراجع عدد سكانها.³³

الأصول والأجزاء المكونة لحركة الووكيزم:

أ) النسوية: Feminism

³³ Matija Šerić, 'Woke Culture: The Hidden Danger Undermining Foundations Of Western Civilization', July 18, 2023, eurasia review.

مثل كل الأيديولوجيات، نشأت الحركة النسوية الحديثة من الحاجة إلى حل مشكلة اجتماعية حقيقية، ألا وهي عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء، لكنها ذهبت إلى أقصى من ذلك. فقد تم تحقيق المساواة إلى حد كبير في جميع مجالات الحياة في البلدان المتقدمة ولكن بدءاً بضمّان المساواة الضرورية أمام القانون وضمّان الفرص المتكافئة والأمن للنساء، بدأت الحركة النسوية في مرحلة ما بالتحوّل إلى أيديولوجية متطرفة، ملاحقة نموذج اجتماعي شاذ وغير قابل للتحقيق بيولوجياً كالتحوّل الجنسي، والمطالبات بوجود تغيير معايير التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، ترى أيديولوجية النسوية أنه لا ينبغي السماح للنساء بالذهاب أولاً عند دخول الغرفة أو عند عرض مقاعد في وسائل النقل العام، وما إلى ذلك لأن هذا يزعم أنه يسيء إليهم أو يدل على ضعفهم.

كما تكرر النظريات التأسيسية للنسوية المنظور السلطوي للنساء من خلال التفسير بأنهن كنساء؛ لديهن تجارب عاطفية ونفسية واجتماعية معينة تؤدي إلى قدرة مختلفة على معرفة الواقع مقارنة بالرجال. ومن هذا المنطلق، فإن اتخاذ تجارب النساء كنقطة انطلاق لتحليل العلاقات الاجتماعية يؤدي بالتالي إلى معرفة أكثر موضوعية وإدراكاً لطبيعة الواقع من تلك التي ينتجها الرجال، والذين كمجموعة مهيمنة، لا يستطيعون رؤيتها لأنه لديهم مصلحة راسخة في الحفاظ على امتيازاتهم.

وعلى النقيض من ذلك، تعمل المقاربات المناهضة للتأسيسية النسوية على تفكيك وجهة النظر القائلة بأن الواقع الموضوعي الخارجي يمكن معرفته من خلال ذات مستقلة تقف

خارج المجتمع، وأن المعرفة تنبثق من مواقع اجتماعية جزئية، ووفقا لهذا المنظور لا يمكن أن تكون هناك حقيقة عالمية أو عابرة للتاريخ، ويلفت هذا المنظور الانتباه إلى العلاقات الاجتماعية التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة. فقد زودت مبادئ ما بعد الحداثة الحركة النسوية بأدوات إضافية لتحدي أنواع "الحقائق" والمعرفة الموضوعية والتي تم إنتاجها حول المرأة ودورها في المجتمع.

ومن المهم إعادة النظر في هذه الأساليب التفسيرية لحركة النسوية، لأن مشكلة تبرير التحليلات النسوية أصبحت بارزة بشكل خاص في العالم المعاصر. فقد اكتسبت الحركة النسوية رواجًا سائدًا من خلال حضورها الواضح عبر مجموعة من المواقع الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المسيرات النسائية العالمية، وحملات الحقوق الإنجابية، ونشاط الهاشتاج... فظهور الحركة النسوية يعمل أيضًا على تغذية المنطق الذي تم تحريفه من أجل صناعة "خطاب يتجاوز الحقيقة"³⁴ **post-truth rhetoric**، وهو خطاب غير أخلاقي مثل الأخبار المزيفة التي تتجاهل الحقائق، وبالتالي تعزيز مناخ تُقابل فيه مطالب المرأة بالمعارضة من طرف العديد من الفئات في المجتمع الذي أصبح يتصف "بكراهية النساء". فقد أصبح مصطلح "ما بعد الحقيقة" وصفًا مختصرًا لسلسلة من التحولات الاجتماعية

³⁴ ما بعد الحقيقة هو مصطلح أو مجموعة من المفاهيم غير محددة التعريف والتي تم استخدامها للإشارة إلى تجاهل الحقائق وإلى أزمة الديمقراطية الغربية (فاركاس وشو). . كانت كلمة "ما بعد الحقيقة" هي كلمة العام في قاموس أوكسفورد الإنجليزي لعام 2016، مما يشير إلى التحول الثقافي الذي حدث بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخابات دونالد ترامب الرئاسية في الولايات المتحدة. عرّف قاموس أوكسفورد الإنجليزي المصطلح بأنه "يتعلق أو يشير إلى الظروف التي تكون فيها الحقائق الموضوعية أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام من مناقشات العاطفة والمعتقدات الشخصية". يعرّف ماكوميسكي "خطاب ما بعد الحقيقة" بأنه "خطاب غير أخلاقي" مثل الأخبار المزيفة، أصبح مصطلح ما بعد الحقيقة يستخدم كمصطلح شامل لوصف التوجه نحو المعلومات التي تعتمد على الهوية أكثر من الأدلة. <https://enculturation.net/approaches to rhetoric post-truth>

والسياسية التي أدت إلى إعادة بناء المعايير المستخدمة لتبرير ادعاءات المعرفة وإعادة تحديد البنية الاجتماعية.

فعند القيام بربط المعايير الاجتماعية والثقافية بالاعتقاد الشخصي (كحركة النسوية) بدل الاعتماد على الأدلة الموضوعية المبنية على الحقائق المنطقية، يتم خلق شكل من أشكال النسبية التي تتطلب أن تحظى وجهات النظر ذات المصادقية المحدودة بالاعتراف المتساوي مع تلك التي تتمتع بأساس واقعي أكبر. وعلاوة على ذلك، يدعو "خطاب ما بعد الحقيقة" إلى منح مكانة موثوقة للأفراد الذين يتم تحريضهم للتحدث عن "حقيقة" تجربتهم الشخصية، والتي يتم تقييمها باعتبارها الفطرة السليمة.

فهناك عنصران رئيسيان في خطاب حركة النسوية فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي. الأول هو المطالبة بإعادة تشكيل المجتمعات إلى "أنظمة نسوية" تفضل بشكل صريح -وبشكل منهجي -مصالح المرأة على مصالح الرجل. ومن خلال عملية إعادة صياغة التسلسل الهرمي الجندري، يتم إعادة تشكيل صورة عن الرجال كموقع للأذى والتطبيع مع محاصرته. والعنصر الثاني هو التهديد بزعزعة استقرار النظام الاجتماعي من خلال إعادة تعريف الاختلاف الجنسي الطبيعي باعتباره أشكال من البنيات الاجتماعية. وتتجسد هذه "الأيدولوجية الجندرية" في سلسلة من التدابير، بما في ذلك مجتمع المثليين، والتعليم

الجنسي والتحول الجنسي. ويرتبط هذا الخطاب النسوي بـ "النخبة الليبرالية" التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الخاصة وتعزيز سلطتها³⁵.

ب) المثلية: LGBTism

تم استيراد أهداف ومبادئ حركة LGBTQ+ من الغرب ويعني اختصار LGBTQ+ إلى المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا وغيرهم³⁶...، حيث أشار عالم الاجتماع بجامعة وارسو ميشال لوكزيفسكي Michal Łuczewski، الذي وصف LGBT المثلية بأنه "الدين الجديد" الذي تبنته النخب الليبرالية. فهذه الحركة التي تنبني على "الشذوذ" كمحورها الأساسي، تعتبر كفتيل لحرب ثقافية في المجتمع الغربي بين "الطبقة الكاثوليكية" والنخب، والتي يرمز لها إلى قوس قزح كرمز للمجتمع "المنفتح". فألوان قوس قزح لها معنى أوسع بكثير من مجرد حركة LGBTQ+؛ فهي تمثل التقدم والتحرر من الدين والأسرة والأخلاق والتقاليد والقيم والهوية الوطنية... فكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح مجتمع LGBTQ+ في الاتحاد الأوروبي أيديولوجية نخبية، حيث يعتبر Łuczewski أن النسخة الغربية من LGBTQ+ أيديولوجية تضفي الشرعية على النخبة كمواطنين صالحين يقودون العالم من التخلف نحو العالمية والعقلانية الأوروبية.³⁷

³⁵ Shelley Budgeon, THE PERSONAL IS PROBLEMATIC: FEMINIST POLITICS, THE POST-TRUTH ERA, AND THE CULTURE WARS, pages 105-110. DOI : 10.53483/MOLP8953

³⁶ Office québécois de la langue française, Grand dictionnaire terminologique. Dernière mise à jour 2023. <https://vitrinelinguistique.oqlf.gouv.qc.ca/fichegdt/fiche/26530063/lgbtq#:~:text=Le%20sigle%20LGBTQ%2B%20correspond%20%C3%A0,ou%20P%20pour%20personne%20pansexuelle.>

³⁷ Magdalena Grzyb, DID THE WOKE MOVEMENT HIJACK FEMINISM IN POLAND?, pages 120. DOI:10.53483/MOLQ8954

كما أن هذه الأيديولوجية الحديثة في مجال مجتمع المثليين تؤكد على أن المثلية الجنسية هي القاعدة وليس الاستثناء. وفي نفس الاتجاه استبعدت منظمة الصحة العالمية المثلية الجنسية كمرض عقلي من التصنيف الدولي للأمراض في سنة 1990. لكن هذا لا يعني أن المثلية الجنسية هي قاعدة بيولوجية، فإن الاعتراف بالمثلية الجنسية كقاعدة يستبدل بشكل أساسي الحياة الطبيعية البيولوجية للإنسان. ومن حق المجتمع أن يحد من انتشار بعض الممارسات إذا كانت لها عواقب سلبية على أفرادها، كما يجوز له الحد من الدعاية للمثلية الجنسية، ورفض الاعتراف بالأسر المثلية، وحرمان المثليين من حق تبني الأطفال. خاصة وأن هذا الشذوذ يهدم الأسرة التقليدية، ويخلق مشاكل ديموغرافية وأخلاقية، وأن الترويج للمثلية الجنسية ومحاولات الحركة النسوية لجعل المرأة تتولى أدوارًا اجتماعية لا تقبلها هي نفسها، هو تدخل تعسفي في قوانين الطبيعة. وقد أدت محاولات تغيير هذه القوانين دائمًا إلى عواقب وخيمة.

أما الرأي القائل بأن تغيير الجنس ممارسة عادية، فهو أكبر عملية احتيال في القرن الحادي والعشرين. فالفكرة في حد ذاتها ليست أكثر من خداع أيديولوجي، لأن كل عالم أحياء يعلم أن الفرق بين الجنسين ليس ظاهريًا ولا حتى هرمونيًا، بل يتحدد على مستوى الكروموسومات. لذلك، لا يمكن لأي عملية جراحية لتغيير الجسم أو حتى العلاج الهرموني أن يحول المرأة إلى رجل بشكل كامل. فالتقدم الحالي في التحول الجنسي لا علاقة له بالاعتبارات الطبية، فغاياته نشر نظريات مناهضة للعلم حول الهوية الجنسية لدى الأفراد

والتي تختلف عن الهوية البيولوجية. وقد أصبحت هذه النظرية سائدة الآن في منظمة

الصحة العالمية أيضًا.³⁸

فقد أصبح آلاف الأشخاص يخضعون لعمليات تغيير الجنس بناءً على تأثير هذه النظرية، والتي ينتج بعدها مشاكل نفسية عميقة، وفي معظم الحالات يكاد يكون من المستحيل استعادة الحالة السابقة. كما يتم استخدام مصطلحات جديدة لتبرير هذا الشذوذ الأيديولوجي. فعلى سبيل المثال، يُطلق على الجنس البيولوجي ببعض الدول الغربية مصطلح " المحدد أو المنقول " "assigned" للتأكيد على أنه غير موجود بشكل موضوعي، بل يتم فرضه من قبل الأطباء أو السلطات أو الآباء، ويتعارض مع "الهوية الجنسية" الحقيقية.

كما تنصح أيديولوجية "الووكيزم" الآباء والأطباء وعلماء النفس بشدة بعدم فرض "الصور النمطية" على الأطفال، من خلال الانتباه منذ سن مبكرة (سنة أو سنتين) إلى الألعاب التي يلعب بها الطفل والملابس التي يفضل ارتداؤها. وإذا تبين حسب هذه الأيديولوجية أن فتاة تحب اللعب بالسيارات مثلاً، فسيتم تشخيص إصابتها بـ "اضطراب الهوية الجنسية" Gender dysphoria³⁹، أي التناقض الناجم عن عدم التطابق بين "هويتها الجنسية" و"الجنس المحدد". لذلك، يُنصح الآباء بالسماح لطفلتهم بتجربة الدور الجنسي

³⁸ Gender and Health and World Health Organization [online]. Available at: www.who.int/health-topics/gender#tab=tab_1 [Accessed 23 August 2021].

³⁹ يتم تعريفه على أنه "تناقض ملحوظ بين نوع الجنس المعترف به أو المعبر عنه وبين الجنس الذي تم تخصيصه للطفل عند الولادة".
[https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK532313/#:~:text=Gender%20dysphoria%20\(GD\)%2C%20according,termed%20%22gender%20identity%20disorder.%22](https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK532313/#:~:text=Gender%20dysphoria%20(GD)%2C%20according,termed%20%22gender%20identity%20disorder.%22)

للصبي من خلال تغيير تصفيفة الشعر والملابس والاسم. وهذا ما يسمى في قاموس إيديولوجيا الووكيزم بـ "الانتقال الاجتماعي" Social+Transmission والذي هو عبارة عن نقل المعلومات أو السلوكيات بين فئات محددة في المجتمع⁴⁰. وبعد هذه المرحلة، إذا أحب الطفل ذلك، يتم اتخاذ خطوات نحو جراحة تغيير الجنس⁴¹.

فعلى سبيل المثال، فقد أكدت المحكمة العليا في إسبانيا أن المدارس العامة في البلاد ستواصل مهمتها لتعزيز مفهوم الهوية الجنسية في مرحلة ما بعد الحداثة. وذلك بناء على حكمها الذي رفض الاستئناف الذي تقدم به الاتحاد الكاثوليكي لأولياء التلاميذ، هذا الأخير الذي احتج على المرسوم رقم 2022/157. حيث حدد هذا المرسوم متطلبات "المنظور الجنساني"⁴² في التعليم الابتدائي العام، على حساب (وإن لم يكن الإلغاء التام) التعليم الديني في المدارس. وكما جاء في طلب الاستئناف أن بعض مفاهيم المرسوم تنتهك حياد النظام التعليمي، كمفهوم "المنظور الجنساني" والذي يعد من بنيات أيديولوجية الووكيزم. ولكن المحكمة العليا الإسبانية أكدت ضرورة احترام "معايير الاتحاد الأوروبي"، وهذا يعني أن هذه المعايير تمثل الأيديولوجية الرسمية للاتحاد الأوروبي (والولايات المتحدة والأمم المتحدة)، وبالتالي فهي ليست قابلة للتشكيك من قبل السلطات القانونية الإسبانية. وبطبيعة الحال،

⁴⁰النقل أو الانتقال الاجتماعي هو نقل المعلومات أو السلوكيات بين فئات محددة في المجتمع. ويمكن أن يشمل النقل الاجتماعي التواصل اللفظي وغير اللفظي والأفعال والسلوكيات والمعرفة والمعتقدات.

<https://www.alleydog.com/glossary/definition.php?term=Social+Transmission#:~:text=Social%20Transmission%20is%20the%20transfer,behaviors%2C%20knowledge%2C%20and%20beliefs.>

⁴¹ ALEXANDER V. LUKIN, The Right to Insanity: A New Ideology of "Woke" Western Elites and Its Consequences, Russia in Global Affairs, 28.12.2021. https://eng.globalaffairs.ru/articles/the-right-to-insanity/#_edn11

⁴² ويعني المنظور الجنساني، أولاً وقبل كل شيء، الوعي وفهم كيفية تأثير الاختلافات البيولوجية والاجتماعية والثقافية بين النساء والرجال وتشكيلها للنظام الاجتماعي. وكيف تؤثر التحيزات اللاواعية حول ما يعتبر "أنثى" و"ذكر" على تصميم النظام أو استخدامه.

لا يترك التوجه الأيديولوجي للحكومة الإسبانية التي صاغت هذا المرسوم والنموذج الثقافي السائد على المستوى الدولي أدنى شك في النية وراء إدخال "المنظور الجنساني" في التعليم العام وإزاحة أي شيء يشبه التعليم الديني التقليدي في نهاية المطاف.⁴³

ج. إيديولوجية النوع الاجتماعي:

نتيجة للانتشار السريع للنموذج الشاذ لأيديولوجية النوع الاجتماعي، ففي يونيو 2021، صوت البرلمان الهنغاري بأغلبية ساحقة على إلغاء جميع برامج التدريس المتعلقة بـ "المثلية الجنسية وتغيير النوع الاجتماعي" من المدارس العمومية. في أواخر ماي 2021، أصدر النواب الدنماركيون قراراً ضد "النشاط المفرط" في بيئات البحث الأكاديمي، بما في ذلك دراسات النوع الاجتماعي، ونظرية العرق. وكما تم الإعلان عن مساحات خالية من المتحولين جنسياً في بولندا من قبل مناهضي المتحولين جنسياً الذين يهدفون إلى تطهير بولندا من التأثيرات الثقافية المستوردة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والمسببة لتآكل المجتمع. وكان من أسباب انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول لمناهضة العنف ضد النساء أن أحد اعتراضاتها الرئيسية؛ هو إدراج تدابير حمائية للنساء والأطفال من العنف مرتبطة بـ "النوع الاجتماعي". وقد تزايدت الهجمات على ما يسمى بـ "أيديولوجية النوع الاجتماعي" في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، وهيمنت على النقاش العام الذي أذكته الشبكات الإلكترونية ودعمته منظمات كاثوليكية وإنجيلية. ورغم أن هذه الجماعات لا تتفق دائماً،

⁴³ Carlos Perona Calvete, Spain's Supreme Court Upholds "Gender Theory" in Schools, The European Conservative, August 6, 2023.

<https://europeanconservative.com/articles/news/spains-supreme-court-upholds-gender-theory-in-schools/>

إلا أنها تتفق على أن الأسرة التقليدية تتعرض للهجوم من قبل أيديولوجية النوع الاجتماعي، وأن الأطفال في الفصول الدراسية يتم تلقينهم عقيدة تشجعهم على أن يصبحوا مثليين جنسياً، وأن "النوع الاجتماعي" يمثل أيديولوجية خطيرة، تنكر بشكل مفترض الجنس البيولوجي وتهدد بتدمير الأسرة والثقافات الوطنية، والحضارة وحتى "الإنسان" نفسه. وتطلب من الأطفال تغيير جنسهم، أو يتم تجنيدهم بشكل نشط من قبل المثليين والمتحولين جنسياً، أو يتم الضغط عليهم لإعلان أنفسهم كمثليين في البيئات التعليمية بالعديد من الدول الغربية.

فإن طرح أسئلة حول الجندر "النوع" Gendre ، أي كيف يتم تنظيم المجتمع وفقاً للجندر، وما هي النتائج المترتبة على فهم الجسم البشري، هو الانخراط في شكل من أشكال التحقيق والتحقيق المفتوح، ومعارضة النظرية الاجتماعية العقائدية. وقد أعلن الفاتيكان أن "أيديولوجية النوع الاجتماعي" شكل من أشكال "الإمبريالية الاستعمارية" التي نشأت في الغرب، وأثار المخاوف بشأن دمج تعليم "أيديولوجية النوع الاجتماعي" في المدارس.

كما يصر معارضو هذه الأيديولوجية على أن "النوع الاجتماعي" هو بناء إمبريالي، وأنه "أيديولوجية" تُفرض الآن على الثقافات الوطنية في دول الجنوب، وتعتمد بشكل زائف على لغة لاهوت التحرير وخطاب حقوق الإنسان والحريات الفردية. أو كما تؤكد المجموعة الإيطالية اليمينية برو فيتا Pro Vitalis ، فإن "النوع الاجتماعي" يعمل على تكثيف التأثيرات

الاجتماعية للرأسمالية النيوليبرالية، في حين أن الأسرة التقليدية ذات المعايير المغايرة هي الحصن الأخير ضد التفكك الاجتماعي والفردية.⁴⁴

وبناء على ما سبق يتم الجمع بين هذه النظريات والمناهج المنفصلة في أيديولوجية واحدة، كما يلي:

أولاً، يتم جمع تلك الحركات والتوجهات الايديولوجية من قبل المؤيدين لحركة الـ ووكيزم أنفسهم، الذين يطلق عليهم "التقدميين" في الولايات المتحدة و"اليسار الليبرالي" في أوروبا الغربية والذين يشكلون الجزء الأكبر من النخبة (السياسيون، وكبار مديري وسائل الإعلام، والأكاديميين، والشركات العملاقة والمؤسسات الدولية). فعلى سبيل المثال، خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بالإضافة إلى الدعوات اليسارية الروتينية لاقتصاد جديد وأنظمة تعليمية وصحية في متناول الجميع، دفع برنامج التقدميين من أجل الرئيس الأمريكي بايدن أيضًا إلى تعزيز العدالة العرقية والمساواة للنساء والمثليين، والعدالة البيئية، وهو جزء من الأيديولوجية الجديدة (الـ ووكيزم).

ثانياً، إن جميع الأيديولوجيات المكونة لحررة الـ ووكيزم لها أصول ومبادئ مشتركة، أي أنها جزء لا يتجزأ من نفس الاتجاه الفكري. فجذورها الفكرية تعود إلى الماركسية وجزئياً إلى الفرويدية. ويشارك كلا الاتجاهين الفكريين في الاعتقاد بأن البنية الفوقية الثقافية والأيديولوجية للمجتمع لم تكن موجودة من تلقاء نفسها، ولكنها كانت أداة وتعبيراً عن بعض

⁴⁴ Judith Butler, Why is the idea of 'gender' provoking backlash the world over?, 23 october 2021.

<https://www.theguardian.com/us-news/commentisfree/2021/oct/23/judith-butler-gender-ideology-backlash>

العمليات: اجتماعية بالنسبة لماركس، ونفسية بالنسبة لفرويد، وأراد كل منهما تصحيح الواقع من خلال جعله يتماشى مع مثاليته التأملية المجردة. ويخفي المجتمع الغربي مخاطر الأيديولوجية الجديدة (الووكيزم) التي بالكاد يدركها بعض المدافعين عنها.⁴⁵

ثالثاً. إيديولوجية حركة الصحة:

على النقيض من الأنظمة الأيديولوجية المنظمة مثل الشيوعية الاشتراكية، فإن إيديولوجية الووكيزم لم يتم تثبيتها بعد في الكتب المدرسية والوثائق الرسمية بجل دول العالم الغربي (على الرغم من أن بعض مكوناتها ثابتة). ففي العلوم السياسية الغربية، تُفهم الأيديولوجية عادة على أنها مجموعة من البرامج السياسية أو التوجه العام للحركات السياسية التي تعبر عن تطلعات فئة معينة من المجتمع، مثل الليبرالية والاشتراكية والفاشية وما شابه ذلك. وقد تعني الأيديولوجيا؛ البنية الفوقية الثقافية الكاملة للمجتمع ككل، والتي تتميز بسمات مشتركة وتضفي الشرعية على نظام الحكم. كما يمكن تعريف الأيديولوجيا باعتبارها نظاماً رمزياً يسمح للفرد بتفسير العالم بشكل شامل باستخدام الصور والتمثيلات. وهو يختلف عن الأفكار العادية المتباينة على وجه التحديد من خلال كونه نظامياً، ويحاول فهم الحياة والفضاء ككل، وليس الأجزاء والظواهر المنفصلة. وتختلف الأيديولوجيات عن الأساطير التقليدية بادعاء أنها علمية. وكما تتميز الأيديولوجية الغربية بكونها حدثية منذ ظهورها في العالم الغربي بعد عصر التنوير، وبتقديسها للتقدم العلمي.

⁴⁵ ALEXANDER V. LUKIN, The Right to Insanity: A New Ideology of "Woke" Western Elites and Its Consequences, Russia in Global Affairs, 28.12.2021. https://eng.globalaffairs.ru/articles/the-right-to-insanity/#_edn11

فرغبة الكثير من النخب الغربية في تغيير العالم نحو الأفضل أمر طبيعي تماما، لكن لا علاقة له بالتطور العلمي كما يدعون. حيث ينشأ الخطر عندما تسعى النخب إلى تحقيق أهداف أيديولوجية، من خلال اتخاذ إجراءات تنتهك حقوق الأفراد أو الجماعات، وتدعو إلى تجاهل قوانين الطبيعة. وفي هذا الصدد، فحينما رفضت الانسانية ما يسمى بالعنصرية الاستعمارية والفكر الفاشي، فإن أيديولوجية "الووكيزم" الجديدة قد اكتسبت بالفعل سمات الايديولوجيات الخطيرة على البشرية⁴⁶. حيث اعتبرت مارثا بايلز Martha Bayles الأستاذة في معهد الدراسات المتقدمة في مجال الثقافة بالولايات المتحدة الأمريكية أن "أيديولوجية الووكيزم تهدف إلى تحقيق (التزامن أو المزامنة Gleichschaltung) المصطلح النازي الذي يعني السيطرة الكاملة على المجتمع وتحويله"⁴⁷.

فيمكن اعتبارها أيديولوجية غريبة بديلة تسعى للسيطرة على الثقافة الشعبية وإزاحة كل المرجعيات الثقافية والدينية...، ومن مظاهرها مثلا أنه في الولايات المتحدة الامريكية، يتم تعقيم المراهقين من أجل تغيير الجنس بسبب أيديولوجية النوع الاجتماعي، فعلى ما يبدو أنها أيديولوجية معادية للإنسانية بشكل أساسي. كما تمثل شكلا أكثر مرونة وتعقيداً من الماركسية الكلاسيكية، فقد كانت الشيوعية السوفياتية بسيطة للغاية، حيث كانت الدولة

⁴⁶ Matija Šerić, 'Woke Culture, supra.

⁴⁷ [Martha Bayles 'Dare We Joke About the Woke?', The Institute for Advanced Studies in Culture](https://iasculture.org/research/publications/dare-we-joke-about-woke)
<https://iasculture.org/research/publications/dare-we-joke-about-woke>

تمتلك وتدير وتسيطر على كل شيء، لكن هذه الايديولوجية لديها شركات متعددة

الجنسيات ومؤسسات دولية.⁴⁸

1. حركة الـ ووكيزم والفردانية الرأسمالية النيوليبرالية

لمحاولة وصف كيفية تناول أفكار الحركات الاجتماعية الراديكالية ولكن مع إفراغها من قوتها السياسية وربطها بمفاهيم معيارية، برز مصطلح "التسليح" إلى الواجهة في التسعينيات كمصطلح حاسم لاستغلال الحركة النسوية بشكل انتقائي للتعامل مع النساء اللاتي سئمن من التشبه بعارضات الأزياء النحيفات للغاية، والجمال المثالي. حيث أصبح مفهوم "تسليح النسوية" يتمظهر من خلال مجموعة متنوعة من الاشكال تتراوح بين الادعاء بأن العلامات التجارية تعبر عن الغضب النسوي، أو استخدام الشعارات النسوية، أو محاولة خلق رابط بين الأنوثة المعيارية والسياسة النسوية الراديكالية. وعبر علاقات الشركات العالمية مع القضايا الاجتماعية والسياسية... تحت رعاية الرأسمالية النيوليبرالي "جنبًا إلى جنب. فتمت أعادت توجيه القضايا الاجتماعية لاستيعاب منطق الأرباح والمكاسب الرأسمالية بدلاً من معارضتها. وهو ما ساهم في ظهور فكرة "الاستيلاء الثقافي" من خلال استغلال ثقافة الأقلية وإخراجها من سياقها وإعادة تدوينها كموضوع للاستهلاك. فالنشاط السلبي أو "الـ ووكيزم

⁴⁸ Álvaro Peñas , 'Wokism' is a fundamentally anti-human ideology: An Interview with Jay W. Richards, September 25, 2023.

<https://europeanconservative.com/articles/interviews/interview-with-jay-w-richards/>

الرأسمالية" لا تعكس القيم فحسب؛ بل تعمل على تفكيك وإعادة صياغة النضال الاجتماعي.

ومن جهة أخرى فمثل هذه الأشكال من تسليع بعض القضايا التي تعمل على إضفاء طابع جمالي على الاختلاف، فقد عملت شركة بينيتون Benetton الشهيرة على تقديم إعلانات تجارية تصف "العائلة المثلية" بمصطلحات جمالية تتنصل من تاريخ وحقائق هذه الظاهرة. فإعلانات حركة الووكيزم هو محاولة لنشر صور المجموعات الأقلية بشكل استراتيجي (الأشخاص ذوو البشرة الداكنة والأشخاص المثليون) في الثقافة التجارية من أجل فرض تقبل التنوع ولمحاولة إفراغ الهوية الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع من مغزاها ومعتقداتها. فحركات العدالة الاجتماعية حول العرق والجنس أصبحت تمثل في الوقت نفسه ترقية للرأسمالية العالمية في أشكال الليبرالية الجديدة. وفي هذا السياق، لا يوجد شيء "خارج" الرأسمالية النيوليبرالية، وكل شيء - بما في ذلك الذات - قابل للتسويق. فقد وقعت الرأسمالية في حب تمرد حركة الووكيزم التي تشعر بالسعادة باعتبارها توجهها أيديولوجيا يمكن أن يخلق المزيد من القيمة المضافة، ويضيف أسواقًا جديدة، ويبني أطرًا ثقافية تعيد صياغة التهميش ضمن مسار "الطموح" والتجديد.

هذا بالإضافة إلى إعادة صياغة مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل منهجي من الناحية الفردية. كجعل بعض قضايا الحريات الفردية كقضايا منعزلة عن السياق الثقافي، مما يقلل بشكل منهجي من مرجعيات وتوابت المجتمع وهويته. فالخطابات المؤسسية للنخب السياسية

مثلا التي تعد بـ "مكافحة التمييز" و "الحدثة والتمكين" و "الإيمان بالحرية الفردية" و "تحدي المعتقدات الثقافية والاجتماعية"، تميل إلى إفراغ أهمية ورمزية الخصوصية الوطنية. فحركة الـ ووكيزم الرأسمالية تستغل التسييس التاريخي للهوية، وتعيد التأكيد على مركزية رأس المال وحشد سياسات الهوية من أجل توليد الربح، وجعل أي شكل من أشكال الثقافة الشعبية يخضع للنقد المحتمل⁴⁹.

2. حركة الـ ووكيزم: الفرد على حساب الجماعة

إن تصور مفهوم الفرد وفقا لحركة الـ ووكيزم يتعارض بشكل أساسي مع المفهوم الديني. بالنسبة للـ ووكيزم، يمكن تعريف الفرد من خلال طرح سؤالين. الأول هو "ماذا أرغب؟" وبهذا المقياس، فإن الحياة الجيدة تطابق قدرة الفرد على عيش رغباته دون القيود المتمثلة في المطالب والقيم الاجتماعية الثقافية، أو الدين، أو القانون، أو حتى الطبيعة. حيث بمجرد أن تتوقف مثل هذه التشابكات عن خدمة الذات الفردية، فإنها يمكن أن تنتهي، بل ينبغي لها أن تنتهي. فالدين، على سبيل المثال، يمكن أن يكون بمثابة طقوس روحانية، أو وسيلة للمساعدة الذاتية، لكنه لا يستطيع أن يفرض على أيديولوجية الـ ووكيزم أي مطالب أخلاقية أبعد من ذلك.

وفيما يخص الجماعة، فإن الأسئلة المتعلقة بما يعنيه أن تكون إنساناً يتم الرد عليها تقليدياً؛ إلى الاعتماد على إنسانية مشتركة. في المقابل، يسعى تيار الـ ووكيزم إلى الإجابة على مثل هذا

⁴⁹ Kanai, A. & Gill,. Woke? Affect, neoliberalism, marginalised identities and consumer culture. New Formations: a journal of culture/theory/politics, 2020, pages 13-16.

السؤال الأساسي بطريقة تجعل الإنسانية المشتركة والقواسم المشتركة مستحيلة: من خلال إعادة تصنيف جميع أفراد المجتمع في المعارضة، حيث يتم تعريف كل شخص على أنه مضطهد أو مضطهد أو مزيج من الاثنين. وعلى هذا النحو تعمل العلاقات كمصدر للصراع على السلطة بدلاً من كونها مصدرًا للتواصل. ورغم أن المشاركة في عضوية المجموعة أمر ضروري، إلا أنها ليست كافية. والمطلوب هو مشاركة الأيديولوجية أيضًا، باعتبار أن الأيديولوجيا، وليس الفرد، هي التي يجب أن تزدهر.

كما تركز حركة الووكيزم على الهيمنة السردية من خلال اعتمادها على أداتين: تضخيم السرد وقمع الرأي المخالف. من خلال الأداة الأولى تعمل الووكيزم بواسطتها على تضخيم السرد المؤيد لإيديولوجيتها من خلال وسائل الإعلام، والمؤسسات الدولية، والشركات الكبرى، والمؤتمرات الدولية، وعن طريق غسيل إيديولوجية الووكيزم وتكريسها بالثقل المؤسسي. أما الأداة الثانية تعمل من خلالها الووكيزم على قمع الروايات البديلة من خلال إزالة المحتوى الرقمي المعارض والإلغاء والرقابة المتفشية على التكنولوجيا الرقمية. وفي ظل مناخ حركة الووكيزم-الذي يرفض التفكير النقدي لصالح النظرية النقدية-يصبح السرد المدفوع عاطفيًا قويًا ومنيعًا.

3. حركة الووكيزم والأسرة:

إن النزعة الفردية المتطرفة التي ترفض وتنفي حاجة الفرد إلى التواجد في المجتمع لن تكون بمثابة الترياق المناسب لمعالجة قضايا الحريات الفردية. فبدلاً من رؤية المجتمع والفرد في

مواجهة بعضهما البعض، ينبغي الإشارة إلى الانسجام الذي يجب أن يوجد بينهما. فالفرد والمجتمع مرتبطان ارتباطًا وثيقًا لدرجة أنه من المستحيل تحقيق العدالة الحقيقية للفرد والمجتمع عندما يتم تغليب مصلحة أحدهما على حساب الآخر. فإذا فقدنا رؤية العلاقة المتبادلة العميقة بينهما، فإننا ننكر طبيعة الفرد الذي يعد اجتماعيا بطبعه. خاصة وأن المجتمع الذي تتدفق منه القيم والثقافة هو المجتمع الذي يقدر بطبيعته (إن لم يكن بشكل كامل في الممارسة العملية) كل فرد على أنه فريد ولا يمكن استبداله من خلال نواة المجتمع الأساسية (العائلة).

كما يمنح أفراد الأسرة امتيازات هامة لبعضهم البعض، ليس بسبب التحيز، ولكن بسبب الواجب وروابط المودة الطبيعية. حيث يعد الامتياز العائلي شكل من أشكال رأس المال البشري الذي يضاعف فوائده بمرور الوقت. ولكن اليوم، يعيش عدد كبير من الشباب حياتهم دون دعم من الوالدين المستقرين أو الأسرة الممتدة، حتى في العائلات التقليدية. فمن خلال نمط إيديولوجية "الووكيزم"، وتحت ذريعة الحفاظ على مشاعر وحرية الفرد ومعايير المساواة المبنية على كونية حقوق الإنسان على حساب الخصوصية الوطنية، فإنه يتم إنكار الأدوار الإيجابية للأسرة بمعناها التقليدي، عن طريق إفراغ معنى الأسرة تمامًا. ونظرًا للفوائد الواسعة والعميقة للزواج، والاستقرار الأسري، كان ينبغي أن يكون من السهل توقع العقاب التحويلية المترتبة على التقليل من قيمته. مثل النقاد الذين يدعون إلى زوال الرأسمالية بينما يستفيدون يوميًا من المزايا التي لا حصر لها الممنوحة لهم من خلالها، فإن

أولئك الذين يدعون إلى تفكيك الهياكل الأسرية التقليدية غالبًا ما يفعلون ذلك من المكانة المميزة لكونهم المستفيدين، ولو بشكل عرضي، من الرأسمالية النيوليبرالية.

5. حركة الووكيزم: التفكير النقدي مقابل النظرية النقدية

إن أحد السمات الأساسية لإيديولوجية الووكيزم تركز على سمو الإرادة الفردية ورفض العقل والمنطق. فإذا أردنا أن تكون رغبتنا في شيء ما كافية لتبرير سعيها لتحقيقه، فعلينا أن نتوقف عن التفكير النقدي في أفعالنا. مما أدى إلى ترسيخ رفض المنطق والطبيعة أيضًا من خلال استبدال التفكير النقدي بالنظرية النقدية التي تعد المحرك الأساسي للفكر الأكاديمي المعاصر والعديد من التيارات الحقوقية والسياسية اليسارية.

فقد كان التفكير النقدي يعتمد في التقليد الليبرالي الكلاسيكي، على حقيقة أننا كائنات عقلانية، قادرة على استخدام قدراتنا لمراقبة العالم، وتمييز المبادئ العالمية، وإجراء تقييمات معيارية. فمن خلال الدقة الفكرية، يمكننا امتلاك أفكارنا بشكل كامل وتقييم صحة أفكار الآخرين بهدف الوصول إلى الحقيقة.

وفي المقابل، فإن غرض النظرية النقدية هو دعم أيديولوجية الماركسية الثقافية ونقد المرجعيات القيمة بدلاً من الوصول إلى الحقيقة. خاصة وأن الانخراط في النظرية النقدية يعني تصنيف البشرية جمعاء من خلال عدسة الطبقة المضطهدة والمهيمنة في نفس الوقت. فالسلطة، وليس الحقيقة، هي الأهم بالنسبة للمنظر والمفكر النقدي. فهذه الطريقة لتفكيك الفكر النقدي كانت، ولا تزال، تُسن من خلال تكريس النظرية النقدية في

التعليم الأكاديمي الغربي. ومن خلال ترسيخ الشك الشمولي على جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

ثالثاً. أيديولوجية حركة الـ ووكيزم والسياسة الخارجية للدول الغربية:

تركز أيديولوجية الـ ووكيزم على اختيار القضايا التقدمية من خلال عدسة الاهتمامات الثقافية والأيديولوجية الأنجلو-أمريكية المحلية -التي تركز على العدالة الاجتماعية من خلال التضحية بالخصوصية والقيم والهوية الوطنية لصالح الفئات الجندرية والجنسية، وبالتالي تقويض أي حجج حكيمة ومنطقية قد تعارض عمليات تغيير النظام الاجتماعي العالمي.⁵⁰

أولاً. أيديولوجية الـ ووكيزم والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

إن المدافعين عن التفوق الأمريكي على المستوى العالمي داخل مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يعتمدون تاريخياً على الاتجاهات الأيديولوجية السائدة (تسييس حقوق الانسان، تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون...) لتبرير التدخل الخارجي في الدول. فقد تم تصميم حركة "الـ ووكيزم" الجديدة لتكريس الهيمنة الأمريكية ولإبراز الولايات المتحدة كشرطة أخلاقية معيارية دولية بدلاً من كونها قوة عظمى تقليدية، مما أدى إلى إنتاج إمبريالية جديدة ذات قناع حقوقي وأخلاقي. فعندما تبدو المبررات القديمة للهيمنة والتدخل متجاوزة

⁵⁰ CHRISTOPHER MOTT, Woke Imperium: The Coming Confluence Between Social Justice & Neoconservatism, The Institut for Peace and Diplomacy, June 2022, page 11.

أو لم تعد مقنعة، فإن المنطق الجديد الذي يعكس بشكل أفضل مصالح النخب السياسية والاقتصادية في أي حقبة هو اعتماد البديل.

فصعود حركة "الووكيزم" التي يقودها الناشطون الحقوقيون والنخب السياسية والموجهة نحو العدالة الاجتماعية - وخاصة بين الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب الشركات العملاقة والخبراء والمؤسسات والهيئات الدولية - قد وفرت أحدث المبررات الأيديولوجية من أجل التدخل في الدول باسم حقوق الأقليات. وقد تم تبني هذه المبررات بسهولة من قبل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتطلب اتخاذ الاختيار الأفضل وتحقيق التقدم والاستفادة من المكاسب في ظل هذه الظروف إلى ولاء النخب لنهج الووكيزم "التقدمية"، باعتبارها الأيديولوجية الرائجة التي تدعمها الدول الغربية. ويشجع هذا المزيج من العوامل على التوصل إلى إجماع مؤسسي ونخبوي عالمي جديد حول الشعارات الرائجة بشأن حقوق الأقليات الجنسية.

وفي ظل الاندفاع لتحويل السياسة الخارجية الأمريكية إلى امتداد للثقافة الوطنية، فإن الإمبريالية النيوليبرالية لديها مصالح واضحة في جعل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تركز على أيديولوجية الووكيزم، حيث تعتبر أن الدول غير الصديقة أو التي تعد متأخرة في مجال احترام حقوق الأقليات على أنها غير ليبرالية ومعادية لهذه الإيديولوجية. كما يصاحب السياسة الخارجية أجندة دبلوماسية موازية تقوم بها الوكالات الحكومية الأمريكية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

ففي غضون أسبوعين من توليه منصب الرئاسة الأمريكية، وقع الرئيس جو بايدن Joe Biden بتاريخ 04 فبراير 2021 على مرسوم تنفيذي يأمر بأن "يوجه كل الدبلوماسية والمساعدات الخارجية نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيا [ومكافحة] التعصب في جميع أنحاء العالم". ووجه هذا المرسوم التنفيذي، لأول مرة، الإدارات والوكالات العاملة في الخارج لضمان أن دبلوماسية الولايات المتحدة والمساعدات الخارجية تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في جميع أنحاء العالم.⁵¹

فظاهرة "الووكيزم" تعتبر في ذروتها بالموازات مع الفوز الانتخابي للديمقراطيين وجو بايدن في الولايات المتحدة الأمريكية. فاستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية هي أداة تعمل على مواءمة المصالح الأمريكية مع أيديولوجية الووكيزم التقدمية، انطلاقاً من الحجة القائلة بأن الصراع الرئيسي في السياسة العالمية هو بين الديمقراطية الليبرالية و(الاستبداد). فقد أوضحها الرئيس الأمريكي جو بايدن قبل الانتخابات الرئاسية، وواصلها بثبات ملحوظ، قائلاً في أول مؤتمر صحفي له في مارس 2021 أنه "من الواضح بشكل لا لبس فيه أن هذه معركة ما بين الديمقراطيات والاستبداد في القرن الحادي والعشرين".

⁵¹ THE WHITE HOUSE , Memorandum on Advancing the Human Rights of Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, Queer, and Intersex Persons Around the World, FEBRUARY 04, 2021.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/02/04/memorandum-advancing-the-human-rights-of-lesbian-gay-bisexual-transgender-queer-and-intersex-persons-around-the-world/>

ولكن تم إجراء الكثير من التحديد وإعادة التعريف في المناقشات حول استراتيجية بايدن الكبرى. حيث يتم الآن تعريف كلمات وعبارات مثل الاستبداد والشعبوية والديمقراطية الليبرالية بطرق غير عادية، وحتى في بعض الأحيان لجعلها تعني بشكل أو بآخر عكس ما كانت تعنيه حتى وقت قريب. فالشعبوية، على سبيل المثال، إذا كان لها أي معنى ثابت على الإطلاق، فيمكن اعتبارها مرادفا للديمقراطية، وبالتالي فهي على الطرف المقابل من الاستبداد. ولكن يتم التعامل مع هذا المفهوم الآن باعتباره شبيها مرادفا للاستبداد، أو باعتباره طريقا إليه، أو أحد الأعراض السلبية للديمقراطية أو تراجع في الديمقراطية سيؤدي إلى الاستبداد. وفي خطاب الرئيس بايدن، "تصبح الديمقراطية أكثر تقدما عندما تتخذ المؤسسات غير الخاضعة للمساءلة مثل المحاكم أو الهيئات العالمية أو الهيئات القانونية الدولية قرارات تتجاوز أو حتى تحل محل قرارات البرلمانات المنتخبة".

وعلى الرغم من أهمية هذا النزاع حول المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي والسياسة الخارجية، إلا أنه تحول نحو تيار أيديولوجي شمولي؛ أي احتضان الإدارة ووزارة الخارجية الأمريكية لنظرية النوع الاجتماعي والتحول الجنسي كأساس أخلاقي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهنا بعض الأمثلة ستوضح هذه التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية:

- قبل الذكرى السنوية لمقتل جورج فلويد George Floyd⁵² المواطن الأمريكي من

أصل افريقي على يد الشرطة، سمح وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أنتوني

⁵² جورج فلويد «46 عام» (بالإنجليزية: George Floyd) مواطن أمريكي من أصل أفريقي توفي في 25 مايو 2020 في مدينة منيابولس، مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك أثناء تثبيته على الأرض بُغية اعتقاله من قبل شرطة المدينة، حيث قام ضابط شرطة منيابولس «ديريك تشوفين» بالضغط على عنق فلويد (بركته) لمنعه من الحركة أثناء الاعتقال لما يقارب تسع دقائق. مما أدى إل واته.

بليكن Antony Blinken لجميع السفارات والقنصليات الأمريكية في الخارج برفع علم "حياة السود مهمة" **Black Lives Matter** على سارية العلم الرسمية، وتضمنت تعليماته أيضًا دعمًا لاستخدام "مصطلح "حياة السود مهمة" في محتوى الرسائل والخطب والارتباطات الدبلوماسية الأخرى مع الجهات الأجنبية".

- كما رحب بليكن بتعيين مقرر للأمم المتحدة للتحقيق في "العنصرية المنهجية" في الولايات المتحدة ووعده بالتعاون مع التحقيق.

- حث بليكن الدبلوماسيين الأمريكيين على "ممارسة ضغط فعال على الدول، بما في ذلك على وجه التحديد حلفاء الولايات المتحدة، لدعم المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان".

- ولكن أي نوع من حقوق الإنسان؟ أي نوع من الديمقراطية؟ الأمر الأكثر إثارة للاهتمام - لأنه يكشف طبيعة المنطق الذي تقوم عليه استراتيجية الرئيس بايدن - هو أن الولايات المتحدة قادت الدول الغربية الأخرى، بما في ذلك أستراليا، في تأييد تقرير الخبير المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسية التابع للأمم المتحدة، والذي دعا إلى ما يسمى بـ "قانون الإدماج" الذي يؤدي إلى استنتاج مفاده أن جميع البشر يعيشون في مجتمعات جنسانية تتخللها التسلسلات الهرمية للسلطة"، ويعلن أن "اعتماد التحليل القائم على النوع الاجتماعي والتحليل المتعدد الجوانب" هو "عنصر أساسي في التفريغ الدؤوب لمسؤولية جميع البلدان في مجال حقوق الإنسان". وقد ذهب تقرير الخبير المستقل إلى التوصية بأنه وفقًا لقانون

الإدماج، يجب على جميع الدول توفير إمكانية الوصول إلى الاعتراف القانوني بالهوية الجنسية واعتماد جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك، بما في ذلك ضرورة حصول الأطفال القاصرين على الاعتراف بنوعهم الاجتماعي والهوية الجنسية من خلال عملية إدارية بسيطة.⁵³

- وفي 16 يوليو 2023، أرسل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن برفقة إلى السفارات الأميركية في جميع أنحاء العالم تتضمن تعليمات جديدة، في إطار مواجهة ما وصفه بالتهديد المتزايد من القوى الاستبدادية والشعبوية المنبثقة من العديد من الدول حول العالم، فقد حث الدبلوماسيين الأمريكيين على "البحث بنشاط عن سبل لممارسة ضغط فعال على تلك الدول لدعم المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان". وتعهد بأن "الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان لا يتعارض مع المصالح الوطنية لأميركا ولا مع أمننا القومي". وحدد أن هذا يجب أن ينطبق حتى على حلفاء أميركا وشركائها، معلنا أنه "لا توجد علاقة أو موقف حيث يمكننا أن نتوقف عن إثارة المخاوف بشأن حقوق الإنسان".

وقد وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن سياسته الخارجية بوضوح بأنها تشن "معركة بين الديمقراطيات في القرن الحادي والعشرين والأنظمة الاستبدادية"، ووصف العالم بأنه عند "نقطة انعطاف" ستحدد في المستقبل من نجح، هل الاستبداد أو الديمقراطية. ورغم

⁵³ John O'Sullivan , Wokeism Goes Global: Biden's Foreign Policy, Quadrant online, 9th January 2023, https://quadrant.org.au/magazine/2023/01/wokeism-goes-global-bidens-foreign-policy/?fbclid=IwAR1wnaHT7UfMpk_y23sCfetKdOFa5a958zvVXN895qjmxD0cEYu_bbrxJE

أن الصين وروسيا تعتبران التهديدين الرئيسيين للديمقراطية بالنسبة للدول الغربية، فقد أكد الرئيس الأمريكي أن "التقدم الديمقراطي يتعرض للاعتداء في العديد من الأماكن، بما في ذلك في أوروبا والولايات المتحدة". وقد دفع هذا النوع من الخطاب الكثيرين إلى وصف بايدن بأنه يستعد لقيادة جولة جديدة من المنافسة الأيديولوجية العالمية المشابهة للحرب الباردة. ومن جهة أخرى يبدو أن بليكنك وزير الخارجية الأمريكي يعمل على تفعيل هذه الأيديولوجية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

فقد نجح بليكنك في إثارة غضب بعض المحافظين الأمريكيين عندما أصدر بياناً رسمياً في 13 يوليو 2021 قال فيه إن إدارة بايدن "ملتزمة بشدة بمعالجة الظلم العنصري وعدم المساواة في الداخل والخارج"، وإن "الدول المسؤولة يجب ألا تتراجع عن التعرض للتدقيق في سجلها الخاص بحقوق الإنسان"، وأن الولايات المتحدة ترحب بزيارة رسمية للمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية" للتدقيق في "العنصرية المنهجية" في أمريكا.⁵⁴

وفي يونيو 2021، قادت الولايات المتحدة بمشاركة 20 دولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أول حدث تم تنظيمه بهذا المجلس حول حقوق الإنسان للنساء المتحولات جنسياً، وسلط الضوء على العنف والحواجز الهيكلية والقانونية والمتعددة الجوانب التي تواجهها النساء ذوات البشرة الملونة المتحولات جنسياً⁵⁵. حيث جاء في

⁵⁴ John O'Sullivan , Wokeism Goes Global: Biden's Foreign Policy, supra.

⁵⁵ U.S Department of State, Key Outcomes at the 47th Session of the UN Human Rights Council, FACT SHEET OFFICE OF THE SPOKESPERSON, JULY 14, 2021,

تصريح وزير الخارجية الأمريكي بليكنين بمناسبة هذا الحدث بمجلس حقوق الانسان بأن "الولايات المتحدة توضح لجميع الحكومات أن العنف ضد المتحولين جنسياً والأشخاص المتنوعين جنسياً أمر غير مقبول، وأنه يجب محاسبة الجناة. ونحن نقاوم الحكومات الأجنبية التي تجرم الأشخاص من مجتمع المثليين LGBTQI ونوسع الجهود لمكافحة التمييز ورهاب المثلية ورهاب التحول الجنسي والتعصب على أساس حالة أو سلوك LGBTQI. نحن نعمل أيضاً على تحسين الحماية للاجئين وطالبي اللجوء من مجتمع LGBTQI، بما في ذلك الأشخاص المتحولين جنسياً والمتنوعين جنسياً -مثل المدافعين الشجعان كريكي ناانسون، التي اضطرت إلى الفرار من زيمبابوي بسبب نشاطها. ونحن نعمل على تعميق دعمنا لقادة المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، والخطوط الأمامية لهذا النضال وحشد الشركاء من القطاع الخاص والمؤسسات إلى جانبنا -على سبيل المثال، من خلال صندوق المساواة العالمية. وأخيراً، نحن نرفع مستوى المساهمات الهامة التي يقدمها الأشخاص المتحولون جنسياً والمتنوعون جنسياً لبلدنا والعالم -لأن التنوع يجعلنا أقوى"⁵⁶. وكما عملت الولايات المتحدة على إطلاق مبادرة مجموعة أصدقاء دعم عمل ولاية خير الأمم المتحدة المستقل المعني

<https://www.state.gov/key-outcomes-at-the-47th-session-of-the-un-human-rights-council/>

⁵⁶ U.S Department of State, UN Human Rights Council Side Event: Defending the Lives of Transgender People , JUNE 23, 2021.

<https://www.state.gov/un-human-rights-council-side-event-defending-the-lives-of-transgender-people/>

بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية،⁵⁷ وتتكون مجموعة أصدقاء الخبير الأممي مما مجموعه 27 دولة⁵⁸.

ومن جانب آخر، فقد جاء في تصريح لمنسق مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي John Kirby أن "حقوق المثليين والمتحولين جنسيا LGBTQ + هي "جزء أساسي" من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية". كما حذر كيربي من أن الولايات المتحدة "سوف تضطر إلى إلقاء نظرة" على فرض عقوبات اقتصادية على أوغندا ذات الأغلبية المسيحية إذا تم سن قانون مناهض للهوية المثلية، والذي بالفعل أقره برلمانها سنة 2023⁵⁹.

وبالتالي، لا تمثل أيديولوجية التدخل الليبرالي التي تركز على اختيار القضايا التقدمية لتعزيز التفوق العالمي للولايات المتحدة قطيعة مع الماضي كما قد يبدو للوهلة الأولى، ولا سيما بالنظر إلى العلاقة الراسخة بين الأوساط الأكاديمية، والشركات العسكرية والحكومة والوكالات الحكومية. فالتأثير التراكمي للقضايا الدولية المعقدة من خلال عدسة الاهتمامات الثقافية والأيدولوجية الأنجلو-أمريكية المحلية - التي تركز على العدالة العالمية والإنصاف

⁵⁷ U.S. MISSION TO INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA, JOINT STATEMENT LAUNCHING THE GROUP OF FRIENDS OF THE SOGI MANDATE, By U.S. MISSION GENEVA, JUNE 25, 2021, <https://geneva.usmission.gov/2021/06/25/joint-statement-on-the-interactive-dialogue-with-independent-expert-sogi-at-the-hrc/>

⁵⁸ تشيلي، أوروغواي، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، كوستاريكا، الدنمارك، اليونان، فنلندا، ألمانيا، أيسلندا، إسرائيل، أيرلندا، إيطاليا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك والنرويج وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا.

⁵⁹ Miranda Devine, White House's push for woke foreign policy will backfire with our socially conservative allies, New York Post 26, 2023.

<https://nypost.com/2023/03/26/white-houses-push-for-woke-foreign-policy-will-backfire-with-our-conservative-allies/>

لجميع، يرجح أن يكون الهدف منه هو التضحية بالخصوصية والسيادة والثقافة للدول غير الغربية على الخصوص، وبالتالي تقويض أي حجج حكيمة قد تعارض عمليات تغيير النظام الاجتماعي. حيث يهدف الإجماع الأكاديمي الحكومي الجديد بالولايات المتحدة إلى تعزيز مفهوم قائم على النظرية السياسية للأخلاق العالمية من خلال استخدام القوة الناعمة والصلبة كسلاح للهيمنة العالمية.

ثانياً. حركة الـ"ووكيزم" والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

يرز الاتحاد الأوروبي باعتباره المروج الأكثر نشاطاً لحقوق الإنسان في العالم، حيث لا يعد الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة مؤسسية رئيسية على المسرح العالمي فحسب، بل أصبح أيضاً بمثابة "قوة معيارية" إلى حد ما والتي تشجع السياسات القائمة على أيديولوجية "الـ"ووكيزم" في عدد من المجالات السياسية والحقوقية على المستوى الدولي. فغالباً ما تكون المعايير الأوروبية غامضة، ولكن يمكن تصورها على أنها "معايير للسلوك المناسب والأنجع للجهات الفاعلة من أجل بناء الهوية الأوروبية العالمية". وتشمل المعايير الأساسية التي يروج لها الاتحاد الأوروبي؛ (السلام والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون...)، وغالباً ما يتم تسليط الضوء عليها ضمناً أو صراحة في التبادلات والاتفاقيات مع الجهات الفاعلة الخارجية. ولا تعد هذه المبادئ جزءاً من الإطار المعياري للاتحاد الأوروبي فحسب، بل تعتبر المرجع الأساسي لمكافحة التمييز، وهو مجال رئيسي لسياسات مجتمع المثليين والمتحولين جنسياً وأيديولوجية النوع الاجتماعي بالاتحاد الأوروبي. فباتباع هذا الإطار

المعياري، يركز الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع على نشر أيديولوجية "الووكيزم"، ومن ضمنها حقوق الشواذ جنسيا في سياساته الداخلية والخارجية. كما يشكل التحقيق في سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمثلين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أهمية كبيرة، لأنه يعكس الدور العالمي الذي تلعبه أوروبا الغربية في نشر هذه الأيديولوجية عبر برامج وسياسات التنمية الدولية، والعلاقات الخارجية. وفيما يتعلق بالحقوق الجنسية التي يتم الترويج لها دوليا، فإن معايير المساواة التي يدافع عنها الاتحاد الأوروبي يتم تطويرها وإدارتها بشكل مشترك من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا.

وعلاوة على ذلك، هناك صراع بين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي حول الدرجة التي ينبغي أن تشكل بها الحقوق الجنسية سياسة مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة مع تزايد الترويج العالمي لهذه الحقوق، فعلة سبيل المثال قامت ألمانيا وفرنسا بدعمها للإجراءات العقابية التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأوروبي ضد دولة هنغاريا بشأن قانونها المناهض لمجتمع المثليين. حيث عملت المفوضية الأوروبية على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي سنة 2022 لأن البرلمان المجري أقر قانونا يحظر الدعاية للمثلية والتحول الجنسي بالمدارس.⁶⁰ الشيء الذي يحتم طرح العديد من الأسئلة ذات الصلة: وهو هل يؤدي الترويج الدولي لسياسة المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري

⁶⁰ Sven R. Larson, The America Report: Diplomacy, 2024, and the Culture War , April 16, 2023 , <https://europeanconservative.com/articles/commentary/the-america-report-diplomacy-2024-and-the-culture-war/>

الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في الاتحاد الأوروبي إلى التأثير على الهويات الوطنية عبر العالم وإلى "صراع الحضارات" ؟

بالإضافة إلى ذلك، فمن خلال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي المروجة لإيديولوجية "الووكيزم"، فإنه ينشئ ويحافظ على قوته الجيوسياسية، وذلك من خلال ربط الحقوق الجنسية بالامتيازات أو العقوبات الاقتصادية، حيث انتقلت قضايا الحقوق الجنسية بشكل متزايد إلى مركزية الدبلوماسية الدولية الغربية، مما يدل على هدفها المتمثل في التغيير الاجتماعي والثقافي العالمي، وإعادة صياغة مفهوم أوسع لسياسة حقوق الإنسان في العلاقات الدولية.

ومن أجل فهم دور الاتحاد الأوروبي باعتباره مروجًا عالميًا "للحقوق الجنسية"، فمن الضروري أن نفهم عملية صنع القرار المعقدة والهيكل التنظيمي لتنفيذ السياسات داخل هذه المؤسسة الحكومية الدولية. لأنه لا توجد سياسة موحدة للحقوق الجنسية يمكن فرضها أو تنفيذها على هذا النحو عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بل هي سياسات تتمظهر بطريقة مجزأة، حيث تساهم كل مؤسسة في ذلك بطريقة مختلفة اعتمادًا على اختصاصها.

ويخضع الاتحاد الأوروبي لخمسة مؤسسات فوق وطنية رئيسية تشبه الحكومات الوطنية إلى حد ما. وتتألف المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، من مفوض واحد لكل دولة عضو مسؤول عن مجال محدد من مجالات سياسة الاتحاد الأوروبي، وباعتبارها الهيئة التنفيذية

للاتحاد، فهي مسؤولة عن تطوير مقترحات سياسية جديدة، كما تشرف على ميزانية الاتحاد الأوروبي وتنفيذ السياسات. كما تركز في الأغلب على السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي محدودة النطاق في مجال الشؤون الخارجية. وهذا يعني أنه، فيما يتعلق بالحقوق الجنسية تقتصر المفوضية على مراقبة مكافحة التمييز في الدول الأعضاء المحتملة (مثل دول البلقان) والدول المجاورة التي ترغب في الانضمام أو الحصول على معاملة تفضيلية فيما يسمى بـ "سياسة الجوار".، وعلى سبيل المثال. وفي توضيح لتركيزها المتزايد على أيديولوجية "الووكيزم"، ففي سنة 2020، قدمت المفوضية الأوروبية خارطة طريق الاتحاد الأوروبي للمساواة بين المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وهي الأولى من نوعها.

أما البرلمان الأوروبي، الذي يتكون من 705 عضواً ينتخبهم مواطنو الاتحاد الأوروبي لتمرير التشريعات التي صاغتها المفوضية الأوروبية، يعد جمعية تشريعية تدعم الحقوق بشكل عام. ومع ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الانقسامات الأيديولوجية بين مختلف المجموعات الحزبية البرلمانية الأوروبية تزيد من تعقيد القضية، حينما تتبنى الأحزاب القومية اليمينية وجهة نظر أكثر انتقاديًا لإيديولوجية الووكيزم من نظيراتها اليسارية. إلا أنه تشكل المجموعة البرلمانية الداعمة للحقوق الجنسية أكبر مجموعة برلمانية أوروبية وتسمى بـ "المجموعة المشتركة" في البرلمان، وتتكون من 143 برلمانيًا من مختلف الأحزاب المهمة بدعم مقترحات حقوق المثليين داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. والهيئة الأخرى المشاركة في إقرار تشريعات الاتحاد الأوروبي هي مجلس أوروبا (أو مجلس الوزراء)، الذي

يتمتع بصفات مجلس الشيوخ من حيث أنه يمثل حكومات الاتحاد الأوروبي. ويتكون من وزراء الدول الأعضاء، الذين يقومون بفحص مشاريع قوانين الاتحاد الأوروبي للتأكد من توافقها مع المصالح والقوانين الوطنية. فخلال سنة 2013، وضع وزراء الخارجية المجتمعون في مجلس الشؤون الخارجية مبادئ توجيهية لتعزيز حقوق المثليين على المستوى الدولي وأصدروا مرارًا وتكرارًا إعلانات تدعمها. كما أن هناك مؤسسة مهمة أخرى، وهي محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تفصل في مسائل الاختصاص القانوني، وقد "خرجت" بعدد من الأحكام الداعمة للمثليين، بما في ذلك القضية الأولى ذات الأهمية الرمزية بشأن حقوق المثليين في سنة 1981. وتتجاوز المحكمة أيضًا حدود الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، عندما أعلنت في عام 2013 أن الاضطهاد على أساس التوجه الجنسي هو سبب قانوني لمنح الحق في اللجوء.⁶¹

1. المفوضية الأوروبية وحركة الووكيزم:

بمناسبة تصريح فون دير لاين von der Leyen's رئيسة المفوضية الأوروبية خلال سنة 2020 بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز أيديولوجية المثلية الجنسية LGBTIQ 2020-2025 اعتبرت أنه " لن أرتاح عندما يتعلق الأمر ببناء اتحاد المساواة، اتحاد حيث يمكنك أن تكون من أنت وأن تحب من تريد - دون خوف من الاتهامات أو التعرض

⁶¹ Markus Thiel, 'The European Union's International Promotion of LGBTI Rights: Promises and Pitfalls', London Routledge, 2021, pages 4-5.

للتمييز. لذلك أريد أن أكون واضحة تمامًا - المناطق (الدول) الخالية من المثلية

LGBTIQ هي مناطق خالية من الإنسانية. وليس لهم مكان في اتحادنا"⁶².

وتتمحور هذه الإستراتيجية الأولى من نوعها المتعلقة بمجتمع المثليين حول أربع ركائز،

ومن بينها ركيزة قيادة الاتحاد الاوروي حملة الدعاية إلى تعزيز مساواة مجتمع المثليين

LGBTIQ في جميع أنحاء العالم. كما جاء في الاستراتيجية: "ونؤكد أيضًا على التزام الاتحاد

الأوروي الراسخ بتعزيز المساواة للأشخاص المثليين في جميع أنحاء العالم."⁶³

فما يميز منهج عمل المفوضية الأوروبية هو التحيز، والشعور بالذنب، والعنصرية البنيوية،

والنبرة الاعتذارية، وما إلى ذلك. فاستراتيجيات المفوضية الأوروبية مليئة بالمفاهيم الرنانة

التي تحتضن بشكل علني أيديولوجية "الووكيزم" وتبدو وكأنها بيانات وتصريحات أكثر من

كونها تقارير عمل تقنية. فالسؤال المطروح، هو ما هو دور المفوضية الأوروبية؟ هل هو

احتضان أيديولوجية محددة ومثيرة للجدل كثيرًا؟ وفقاً لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، فإن

المفوضية "تعمل على تعزيز المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي"، وبالتالي فهل مصلحة

الاتحاد الأوروبي تتمحور حول نشر وتعزيز أيديولوجية الووكيزم؟

فقد تكمن الإجابة في أن الدوغمائية هي علامة جديدة يتميز بها النظام العالمي المعاصر،

كنوع جديد من التطرف الإعلامي والمؤسسي الذي يعطي الأولوية للمواقف الأيديولوجية

⁶² European Commission, 'STATE OF THE UNION 2020', pages -22-23.

https://commission.europa.eu/system/files/2020-09/soteu_2020_multilingual.pdf

⁶³ European Commission, 'Speech by Commissioner Dalli: Union of Equality: LGBTIQ Equality Strategy 2020-2025', 12 November 2020.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/speech_20_2126

على الواقع والمنطق وكافة المرجعيات الثقافية والدينية، وهو التيار الذي يلغي وجهات النظر المخالفة وكذلك التاريخ الانساني⁶⁴.

2. المحكمة الأوروبية وحركة الووكيزم:

أصدر المجلس العالمي لألعاب القوى بتاريخ 23 مارس 2023، قرارًا بشأن قضية مثيرة للجدل في المجال الرياضي. والذي اعتبر أنه استنادًا إلى المزايا البيولوجية غير المتوافقة بين الرجل والمرأة، قرر المجلس منع الذكور المتحولين جنسياً من المنافسة في ألعاب القوى النسائية. حيث صرح رئيس الهيئة الإدارية، سيباستيان كو Sebastian Coe في مؤتمر صحفي "أنه لن يُسمح للذكور المتحولين جنسياً من المشاركة في مثل هذه الأحداث الرياضية". ووفقاً له، فإن القرار استند إلى "الحاجة الملحة لحماية فئة الإناث"⁶⁵.

لكن رغم هذا المنع، ففي قضية سيمينيا ضد سويسرا AFFAIRE SEMENYA c. SUISSE أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁶⁶، التي تتعلق بقضية رياضية دولية متحول جنسياً متخصص في سباقات المسافات المتوسطة، اشتكى من بعض لوائح الاتحاد الدولي لألعاب القوى، التي تتطلب منه تناول علاج هرموني لخفض مستوى هرمون التستوستيرون الطبيعي لديه حتى يتمكن من المشاركة في المسابقات الدولية من فئة الإناث. وبعد أن رفض

⁶⁴ Rodrigo Ballester, European Commission: More Wokist Than the Wokes?, 05.10.2021, <https://www.hungarianconservative.com/articles/politics/european-commission-more-wokist-than-the-wokes/>

⁶⁵ Tristan Vanheuckelom, World Athletics Bans Transgender Women From Competitions, March 24, 2023. <https://europeanconservative.com/articles/news/world-athletics-bans-transgender-women-from-competitions/>

⁶⁶ European Court of Human Rights, AFFAIRE SEMENYA c. SUISSE, (Requête no 10934/21), 11 juillet 2023 <https://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22itemid%22:%5B%22001-225768%22%5D%7D>

الخضوع للعلاج، لم يعد مؤهلاً للمشاركة في المسابقات الدولية، وتم رفض طعنه في اللوائح المعنية أمام محكمة التحكيم الرياضية والمحكمة الفيدرالية السويسرية. ونتيجة لذلك، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قرارها عدد 21/10934 المؤرخ بتاريخ 11 يوليو 2023 إلى أن "المدعي (المتحول جنسياً) لم يمنح الضمانات المؤسسية والإجرائية الكافية في القضاء السويسري فيما يخص دراسة قضيته بشكل فعال، خاصة وأن شكاواه تتعلق بادعاءات موثقة وذات مصداقية بتعرضه للتمييز نتيجة ارتفاع مستوى هرمون التستوستيرون لديه بسبب الاختلافات في النمو الجنسي. ويترتب عن ذلك حرمانه من المشاركة في مسابقات ألعاب القوى على المستوى الدولي، وبالتالي أن دولة سويسرا تجاوزت هامش التقدير الضيق الممنوح لها في هذه القضية، والذي يتعلق بالتمييز على أساس الجنس والخصائص الجنسية التي تتطلب "أسباباً وجيهة جداً" من أجل التبرير. وكان من المفترض أن تقوم سويسرا إلى مراجعة مؤسسية وإجرائية شاملة بشأن القضية، لكن مقدم الطلب لم يتمكن من الحصول على مثل هذه المراجعة". ورأت المحكمة أيضاً أن سبل الانتصاف المحلية المتاحة لمقدم الطلب لا يمكن اعتبارها فعالة في ظروف هذه القضية. وهكذا قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أن هناك انتهاكاً للمادة 14 (حظر التمييز) مع المادة 8 (الحق في احترام الحياة الخاصة) وانتهاكاً للمادة 13 (الحق في الانتصاف الفعال) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

فحتى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان لم تستطع التوفيق بين احتياجات وحقوق متضاربة بين مجموعات مختلفة، ولم تستطع الحفاظ على العدالة الرياضية فوق كل الاعتبارات الأيديولوجية لحركة الووكيزم.

ثالثاً. عولمة حركة الووكيزم:

يتم تقديم أحداث "الفخر" ⁶⁷ "pride parade" (حدث سنوي دولي بالعالم الغربي مخصص للمثليين، كظاهرات للحقوق القانونية مثل زواج المثليين) باعتبارها محورية لنشاط مجتمع المثليين عبر العديد من دول العالم، من أجل جعل أيديولوجية الووكيزم نموذجية، ويسهل انتشارها وتصبح قابلة للتصدير عبر مختلف المناطق الجغرافية والثقافية، ولتشكيل هوية عالمية وبناء مجتمع مرئي في سياق اجتماعي دولي متغير. فمع مرور الوقت ومع انتشار تنظيم المسيرات المؤيدة لحركة الووكيزم – كطقوس استراتيجية رئيسية – تغيرت طبيعتها وطابعها السياسي. خاصة في ظل انتقال النضال من أجل تغيير طبيعة حركة مجتمع المثليين إلى حركة حقوقية بالدول الغربية، كما تحول التنظيم من التظاهر إلى العرض. فقد أثار هذا التحول توتراً عالمياً بين نقد النظام الراديكالي لهذه الحركة والاحتفاء بالهويات الجنسية من طرف الدول الغربية.

1. الامتداد الزماني والمكاني لحركة الووكيزم

يوفر مفهوم "الامتداد" **Extraversion** أداة لوضع تصور للتحليل الجديد للزمن الجغرافي المركزي لفهمنا لحركة الووكيزم. حيث يتصور الامتداد أن عوالم السياسة الوطنية والدولية

⁶⁷ حدث سنوي دولي بالعالم الغربي مخصص للمثليين، كظاهرات للحقوق القانونية مثل زواج المثليين.

متشابكة بطبيعتها، الشيء الذي أصبح يلعب دوراً فعالاً في نزع الطابع الوطني عن السياسات المحلية لتصبح امتداداً للسياسات الدولية (والعكس صحيح). حيث يعمل المجتمع الدولي (النظام النيوليبرالي) باحثاً عن آليات للحفاظ على السلطة أو تحقيقها، من خلال العلاقات السياسية بين الجهات الفاعلة الدولية وتنظيم المجتمع المدني لإعادة تشكيل الهيمنة في نطاق الدول غير الغربية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي اعتبار "الامتداد الزماني والمكاني" استراتيجية ثابتة، بل وسيلة متغيرة وقابلة للتكيف تقوم من خلالها الجهات الفاعلة المحلية باستغلال المجال الدولي وتوطينه لتحقيق أهداف ومصالح خاصة، عن طريق ولوج الجهات الفاعلة المحلية الحكومية وغير الحكومية إلى الحيز العالمي كموقع يتم التنازع فيه على السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الخطاب العام، والرموز، والخطابة، ومفاهيم الاختلاف). بمعنى آخر، تكمن القوة المفاهيمية لمفهوم "الامتداد" في أنه يعتبر الدولي والوطني مؤسسين لبعضهما البعض وليس منفصلين، مما يشير إلى أنه يكاد يكون من المستحيل في مثل هذه السياقات التفكير في حركة الووكيزم باعتبارها أي شيء آخر غير العالمية والمحلية في وقت واحد.

وبالتالي، تمثل استراتيجيات الامتداد؛ الوسائل القابلة للتكيف التي من خلالها تقوم الجهات الفاعلة الدولية باستغلال "الأيديولوجيات الوطنية" وتدويلها لتحقيق الأهداف المحلية. فإن استراتيجيات الامتداد على سبيل المثال، تمثل (السدود والقنوات والجسور - أدوات إدارة المياه -) التي من خلالها تنتقل الدول وكذلك الجهات الفاعلة العالمية والمحلية على

المستويين الدولي والمحلي، من أجل إعادة توزيع البنية الاجتماعية العالمية لمصلحتهم الخاصة.

وبما أن السياسات الجندرية والجنسانية العابرة للحدود الوطنية جزء لا يتجزأ من مشهد معقد يتكون من فرض النفوذ الجيوسياسي، يمكن للجهات الفاعلة المحلية استخدام الدولي لمصلحتها الوطنية، ولكن يمكنها أيضًا الاعتماد على مختلف المفاهيم المضمنة في الخطابات المتاحة (حقوق الانسان، سيادة القانون، مكافحة التمييز...) من الجهات الفاعلة الدولية لتحدي مواقع السلطة الوطنية.⁶⁸

فإن مثل التطورات الأيديولوجية التي يشهدها العالم حاليًا ليست مجرد نتاج لتقارب تاريخي عالمي طبيعي نحو نوع واحد من الحداثة والنظام (النيوليبرالي). لكن على العكس فهي عبارة عن ممارسة أشكال جديدة من السلطة التأسيسية الأيديولوجية التي تهدف إلى جلب هذه الحداثة (حركة الووكيزم) إلى الوجود. فالقوة التأسيسية لإيديولوجية الووكيزم هي القدرة على تشكيل الفاعلين والنخب، وهوياتهم وقدراتهم الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا المعنى، تكمن قوة الأيديولوجيات في قدرتها على "تشكيل الجهات الفاعلة والمصالح والسياسات نفسها". وعلاوة على ذلك، فإن القوة الأيديولوجية لحركة الووكيزم أصبحت قوة معيارية

⁶⁸ KOEN SLOOTMAECKERS and MICHAEL J. BOSIA, The Dislocation of LGBT Politics: Pride, Globalization, and Geo-Temporality in Uganda and Serbia, International Political Sociology (2023) 17. Pages 6-9.
<https://doi.org/10.1093/ips/olad004>

دولية أو "كمعيار حضاري" ليبرالي حديث ومتعدد الأوجه، مسؤولة عن تحديد ما يعتبر شرعيًا وطبيعيًا، أو، بالعكس.

2. شبكات التواصل الاجتماعي وثقافة الإلغاء:

أدى التراجع التدريجي والمطرّد في الأهمية والثقة في وسائل الإعلام التقليدية (المطبوعة والإذاعة والتلفزيون)، إلى تمهيد الطريق لارتفاع سريع في استخدام وأهمية الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبح حق الأفراد في تلقي المعلومات ونقلها مكرس كحق أساسي من حقوق الإنسان. فقد أصبح العالم الرقمي للاتصالات السيبرانية الذي يشمل وسائل التواصل الاجتماعي مساحة حرة ومفتوحة للتعبير عن المعلومات والأفكار واستهلاكها. كما تحولت وسائل الاتصال من شكل سلبي إلى شكل متعدد من أشكال الاتصال التفاعلي الذي شهد صعود المستهلك (منتج ومستهلك للمعلومات) في مجتمع المعلومات المعاصرة. فتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي هو الخط الأمامي للصراع السياسي الحالي الجاري في الحضارة الغربية لتشكيل الهوية الثقافية الأيديولوجية لمواطنيها (وعبر الحدود الوطنية) من خلال الهيمنة على المجال المعلوماتي والمعرفي وتحقيق نظرية "نهاية التاريخ" من خلال الهيمنة الكاملة للديمقراطية النيوليبرالية. ومع ذلك، فإن وسائل الاتصال هذه يمكن إعادة توظيفها لتعمل كوسيلة للحد من الخطاب وتضييقه وكآلية للسيطرة الاجتماعية. ومع تحول غاية ونتائج الاتصالات الرقمية من الناحية الخطابية ومن تنوير وتثقيف المواطنين، إلى التأثير عليهم وإقناعهم، فقد تزايدت أهمية وسائل التواصل الاجتماعي.

حيث يعد الفضاء الإلكتروني منصة مثالية لشن الحروب السياسية والثقافية وحرب المعلومات في العصر الحالي. فهو وسيلة غير مباشرة وغير مكلفة نسبيًا وسياقيًا وأقل خطورة لتهيئة الأفراد والجماعات وتعبئتهم عاطفيًا وايدولوجيا عبر الإنترنت. ويُنظر إلى القدرة على الهيمنة في هذا المجال على أنها توفر للفاعل الدولي مزايا على المنافسين، وفي الواقع يُنظر إليها على أنها شكل من أشكال "الحرب الخاطفة الرقمية". فقد كانت الحرب الخاطفة الألمانية في الفترة من 1939 إلى 1942 شكلاً من أشكال الصدمة والرعب من خلال عمليات عسكرية ملموسة وحركية في المجال المادي. وتتكون "الحرب الخاطفة الرقمية" "ثقافة الإلغاء" و"حركة الووكيزم" من عمليات الصدمة والرعب في مجال المعلومات غير الملموسة وغير الحركية التي تؤثر بسرعة على المجال المعرفي للمواطنين عن طريق إجبارهم للامتثال و"الإجماع والتطبيع" مع بعض الظواهر الراديكالية الشاذة. حيث وتعتمد الحرب الخاطفة الرقمية على السرعة والصدمة للتغلب على هدفها.

ومع تحول السياسة والتعبئة السياسية تدريجيًا من الوضع الفعلي خارج الإنترنت إلى الشكل الرقمي عبر الإنترنت، فقد انخفض بشكل كبير دور القيود الزمانية والمكانية على النشاط البشري، وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات. وقد أدى الاستخدام الأكثر انتشارًا لوسائل التواصل الاجتماعي إلى تسريع تأثير التزود بالسلطة ومكافحة كافة المرجعيات والقيم

والهويات الوطنية. وهكذا، برزت ثقافة الإلغاء كأحد وسطاء القوة الثقافية في الغرب لحركة الووكيزم التي تعمل على المزيد من الاستقطاب السياسي والثقافي⁶⁹.

خاتمة ومقترحات:

يعرف العالم تزايد وثيرة الخطابات والممارسات الحضارية التعددية على مدى العقدين الأخيرين. والتي تُفهم على أنها تعبير عن تشكيل أيديولوجي معين يُعرّف بالخصوصية والقيم والهوية الوطنية، والذي يعد كرد فعل على عولمة ما بعد الحرب الباردة للنظام الدولي الليبرالي. فالخصوصية تعرض سلسلة من المواضيع المشتركة بين الدول غير الغربية التي تؤكد في مواجهة لليبرالية، على الواجبات الجماعية وعلى الأخلاق العالمية، والتدين والروحانية والخصوصية الإقليمية، والمسارات الفريدة والتميزة للحدثة القائمة على الاختلافات العرقية والثقافية والقيمية طويلة الأمد حول مسار إنساني مشترك ومتقارب نحو نموذج فلسفي للقانون ينبني على حداثة متعددة المرجعيات. كما أن الخصوصية تقدم رؤية للنظام العالمي تتسم باحترام عدم التجانس الدولي العميق، والشعور بالهوية والمعايير المشتركة بين الحضارات، في مقابل وجهة نظر النظام الدولي الليبرالي الذي يُنظر إليه على أنه يشجع التجانس الدولي والتوحيد القياسي بينما ينتج في المقابل مجتمعات تتميز بعدم التجانس والتجزئة.

⁶⁹ Simons Greg, supra, pages 72-74.

توضح هذه النتائج الأهمية المفاهيمية للتحليل الثقافي للقانون مقارنة بالمقاربات الداعية إلى المواءمة القانونية مع الكونية. فجهود الدول غير الغربية الرامية إلى الدفاع عن "التنوع الثقافي" وتعزيزه، تشارك في مشروع سياسي مهم يهدف إلى تحدي العالمية الليبرالية. هذا المشروع الذي يسלט الضوء على كيف أن التخيلات والممارسات الحضارية لا تهدف حصريًا إلى بناء الهويات، ولكنها تهدف أيضًا إلى توضيح معايير وقيم بديلة (غير ليبرالية). وأخيرًا، يوضح كيف أن الخصوصية يتم تجسيدها إلى حد كبير في الخطاب الفلسفي القانوني المضاد للهيمنة الغربية، والتي تتنافس مع الهياكل الأيديولوجية السائدة في النظام الدولي الحالي.

ولذلك نقترح مجالين لمزيد من البحث والتفكير، وهما:

المجال الأول: يركز على إعادة ترتيب إمكانات الخصوصية في النظام العالمي المعاصر، حيث تتشابك الرؤية المتعددة الحضارات للنظام العالمي بشكل وثيق مع التحول نحو التعددية القطبية. وأن ما يثير الاهتمام هو التساؤل عما إذا كانت الخصوصية لا تعكس فقط مثل هذا التحول، بل تمكّنه أيضًا. ففي الغرب، على سبيل المثال، يبدو أن الكونية تضيف الشرعية على أشكال معينة من السياسات والأيديولوجيات التي تعزز نفوذ الدول الغربية، من خلال تعزيز للأحادية القطبية الأمريكية ومواصلة التوسع الأوروبي. ومن جهة أخرى، في سياق الصين وروسيا والشرق الأوسط، يتم حشد الخصوصية لنزع الشرعية عن التدخل الليبرالي وهيمنة الفكر الفلسفي الغربي وتجنيس القوانين الوطنية.

المجال الثاني: يتيح التعددية القطبية من خلال إحداث انفصال بين هيمنة الأيديولوجية الكونية الليبرالية وتوزيع الهوية في النظام الدولي، وذلك من خلال تشكيل هويات ومعايير بديلة، توفر للخصوصية الأسس الأيديولوجية لتآكل الهيمنة الليبرالية وتسهيل التحول نحو نظام دولي ما بعد الليبرالي. لكن لكي يحدث هذا، يجب أن تتبنى المجتمعات ككل الخصوصية الوطنية، وليس من قبل النخب فقط. فالخصوصية قد تكون لديها بالفعل بعض الجاذبية على المستوى الجماهيري، ومن الممكن أن تستكشف المزيد من الأبحاث مدى تغلغل الهويات والفلسفة القانونية من منظور الخصوصية الوطنية على المستوى المجتمعي، وذلك أيضًا بحكم كونها يتم التعبير عنها وتعبئتها بشكل متزايد من قبل النخب. وهكذا تعتمد إعادة الترتيب الدولي لفلسفة القانون على قدرة الأيديولوجيات البديلة على توليد تحالفات مناهضة للهيمنة. حيث توفر الخصوصية المحرك الأيديولوجي التي تربط بين الجهات الفاعلة على المستوى العابر للحدود. ومن الأمثلة على ذلك، التضامن عبر الأطلسي الذي تشكل بسبب القلق بشأن الانحدار الغربي بين المحافظين الأمريكيين واليمين الأوروبي.

كما يمكن للخصوصية الثقافية والهوياتية أن توفر وجهة نظر مفاهيمية جديدة لفهم أفضل للديناميكيات والأهمية السياسية لعمليات نشر المعايير والتنافس عليها، وبناء الهوية والأمن الوجودي، وإعادة الإنتاج الثقافي والفلسفي والبحث عن المكانة داخل سياق النظام الدولي.

الهيمنة عبر صناعة القانون: بين المعايير الكونية والخصوصية الوطنية

خاصة وأن العالم يشهد حقبة "ما بعد" نهاية التاريخ التي تتميز بتكثيف الصراع الأيديولوجي في السياسة العالمية.